أجندة نسوية عابرة للهياكل الاستعمارية: تأملات نقدية بعد بكين

المحتوى

المقدمة العامة 2
ما قبل بكين: استعراض تطور الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة: 5
مؤتمرات المرأة-عقد المرأة 1975-1985 7
مؤتمر المكسيك الدولي الأول حول المرأة – 1975: 8
أبرز مخرجات المؤتمر: 8
النساء الفلسطينيات والعربيات-مؤتمر العالم لسنة المرأة الدولية 9
مؤتمر كوبنهاجن الدولي الثاني حول المرأة – 1980: 10
مؤتمر نيروبي الدولي الثالث حول المرأة – 1985: 12
مؤتمرات موازية قبل بكين: مؤتمر السكان والتنمية / القاهرة – 1994: 14
مؤتمر بكين 1995 14
تأثير مؤتمرات المرأة السابقة على تشكيل إطار بكين: 15
الفرق في التركيز بين المؤتمرات السابقة ومؤتمر بكين (1995) 17
بكين : مسودة قرارII 17
علاقة تهميش القضية الفلسطينية و التحول في بكين نحو اهتمامات العولمة الأوسع والتراجع عموما في الأجندة النسوية: 18
التغييرات على صعيد تطور النظرية النسوية 19
مدى صلاحية إطار بكين في سياق التغييرات العالمية السياسية والاقتصادية 21
منهج الحقوق والتغييرات السياسية والاقتصادية العالمية 22
الخاتمة: نحو أجندة نسوية مناهضة للنيوليبرالية الحديثة وتجليات الاستعمار الماضي والحالي 27
مقترحات لكيفية الوصول لأجندة نسوية متحررة من العنصرية والاستعمارباشكاله القديمة والحديثة-توصيات التقرير: 29

المقدمة العامة

تأتي كتابةُ هذا التقرير كجزءٍ من التزام الحركة النسوية في المنطقة العربية والجنوب العالمي بإبراز أهمية الوقوف على المتغيرات العالمية وما تواجهه النساء في العالم بعد 30 عاما من التوافق على إعلان ومنهاج عمل بكين. كما يأتي كجزء من قلق الحركاتِ النسويةِ في المنطقة العربية، وفي الجنوبِ العالمي عمومًا، من التراجعِ المستمرّ في فعاليةِ الآلياتِ الدولية الخاصةِ بالمرأةِ ، وبالتحديد ما يتعلق بمؤتمر المراة الرابع وما نتج عنه من مخرجات في إعلان ومنهاج عمل بكين، خاصةً فيما يتعلقُ بالتنفيذِ على الأرض، وأيضًا فيما يتعلقُ بتعبيرِ أدواتِ الأممِ المتحدةِ وآلياتِها عن همومِ النساءِ وأولوياتِهنَّ كما ترى النساءُ هذه الأولويات. فالناظرُ إلى العديدِ من محتوى الآلياتِ يجدُها عموميةً في أحسنِ الأحوالِ وتعبّرُ عن محدوديةِ الأفقِ في التعاملِ مع النساءِ خارجَ إطارِ المنظورِ الغربي الشموليّ الذي يُعمّمُ كلَّ ما يتعلقُ بقضايا المرأةِ بناءً على أولوياتِ النساءِ في الغرب.

من المهمّ الإشارةُ إلى أنَّ تطوّرَ العديدِ من الآلياتِ والاتفاقياتِ الدولية جاءَ ليعكسَ الواقعَ السياسيَّ والاقتصاديَّ في المراحلِ الأولى من تشكيلِ منظومةِ الحقوقِ في الأممِ المتحدة. ضمنَ هذا السياقِ جاءَ الإعلانُ العالميُّ لحقوقِ الإنسان ليعبّرَ عن أهميةِ الحرياتِ، استقلالِ الدولِ من الاستعمارِ، الحقِّ في تقريرِ المصير، بالإضافةِ إلى تحديدِ العديدِ من الحقوقِ الشخصية، لذا فإنَّ الإعلانَ عبّر عن مرحلةٍ مهمةٍ يرتبطُ فيها البُعدُ الشخصيُّ للحقوقِ بأبعادِ التحرّرِ من أدواتِ الاستعمارِ والاستعباد. وعبرتْ عن هذا النهجِ أيضًا الاتفاقيةُ الدوليةُ لمنعِ التمييزِ العنصري، والذي كان ما يزالُ تمييزًا ممنهجًا ضدَّ السودِ في الولاياتِ المتحدةِ والعديدِ من الدولِ الغربية، والعهدينِ الدوليينِ للحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ والحقوقِ الاجتماعيةِ والثقافية. بالتالي كانت بداياتُ المنظومةِ الحقوقيةِ مُبشّرةً في التعاطي مع السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية، إلا أنَّ التطورَ الذي حدثَ لاحقًا، والذي كان من المفترضِ أن يهدفَ إلى توسيعِ مفهومِ الحقوقِ بتخصيصِ اتفاقياتٍ خاصةٍ للفئاتِ الأكثرِ تهميشًا في المجتمعاتِ مثل النساءِ، والأطفالِ، وذوي الإعاقة وغيرها من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات.

من هنا، بدلاً من أن يتطوّرَ المنظورُ الحقوقيُّ ليتعاملَ مع الحقوقِ من الزاويةِ الخاصةِ بالعدالةِ وبالأخذِ في الاعتبارِ السياقاتِ السياسيةِ والاقتصادية، نجدُ أنه قلّصَ الحقوقَ لتصبحَ شخصية منفصلة عن السياقات التي تحدث فيها الانتهاكات للحقوق، وأعطى دورًا كبيرًا للثقافةِ دونَ ربطِها بالبُعدِ السياسي. وقد أصبحَ الحديثُ عن حقوقِ المرأةِ مرتبطًا بمستوى تقدّم المرأةِ كفردٍ وليس من خلالِ مواجهةِ الأبعادِ البنيويةِ والهيكليةِ التي تعيقُ النساءَ وتحدُّ من التقدّم للوصولِ إلى المساواةِ والعدالةِ، بما تعنيه هذه المفاهيمُ من عدالةٍ ومساواةٍ للجميع.

ليس من أهدافِ هذا التقرير تقييمُ جميعِ الآلياتِ الدوليةِ الخاصةِ بالمرأة، بل يركزُ التقريرُ تحديدًا على النظرِ إلى مخرجاتِ مؤتمراتِ المرأةِ الدوليةِ من المكسيكِ ولغايةِ بكين 1975-1995، محاولًا وضعَ رؤيةٍ لأهمّ التحدياتِ المتعلقةِ بوقفِ تنظيمِ مؤتمراتٍ دوليةٍ للمرأةِ منذ ثلاثين عامًا، مما أدى إلى تجميدِ الأجندةِ النسويةِ لثلاثة عقودٍ وتوقّفِها عند مخرجاتِ وبرنامجِ عملِ بكين. إنَّ مثلَ هذا الإجراء حدَّ من عمليةِ التقدّمِ في الأجندةِ النسويةِ كونَه قد حدَّ من عملياتِ النقاشِ والمراجعةِ التي عادةً ما تحدثُ في هذه المؤتمراتِ ووضعَها في إطارٍ محدد، فقط ضمنَ مخرجاتِ برنامجِ عملِ بكين، وبالتالي عملَ على تقليصِ فرصِ تطوّرِ الأجندةِ النسويةِ بناءً على أخذِها للتطوراتِ السياسيةِ والاقتصاديةِ منذ فترةِ التسعينات، وبما يتناسبُ مع أولوياتِ النساءِ في الجنوبِ العالمي، اللواتي يتحملنَ عبءَ السياساتِ الليبراليةِ الحديثةِ والاستعمارِ الحديثِ التي أنتجتْ أشكالًا جديدةً من التمييزِ والاستعبادِ والقهرِ والحروبِ في مناطقِ الجنوبِ العالمي.

إن شكلَ العالمِ الجديد الذي فرضتْه مرحلةُ ما بعدَ الحربِ الباردة بتفرّدِ الولاياتِ المتحدة، كقوةٍ وحيدةٍ في العالم، أوجدَ أشكالًا جديدةً للنزاعات، مثلَ ما حدثَ وما يزالُ يحدثُ في رواندا، كوسوفو، السودان، الصومال، وجمهوريةِ الكونغو وغيرها من الدول، واستمرارَ الاستعمارِ الاستيطاني كما يحدثُ في فلسطين، وتغلغلَ الاستعمارِ غيرِ المباشرِ من خلالِ السيطرةِ على الموارِدِ الاقتصاديةِ للدولِ وتقليصِ سيادتِها على مقدّراتها بإعطاءِ دورٍ أكبرَ للشركاتِ الكبرى من خلالِ سياساتِ الخصخصةِ والسوقِ الحر وغيرها من برامجِ العولمة. من هنا، فإن هذه السياقات الحديثة، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالماضي الاستعماري وأشكاله الحديثة ، والتي تسببت بإفقار ممنهج للدول في الجنوب العالمي وتفشي للوساطة والفساد وتبعية للوليات المتحدة

وحلفائها الأوروبيين، عكست نفسها على أوضاع النساء بشكل عام ، كون أن النساء أكثر من يتأثر في السياسات العامة في دولهن نتيجة للتمييز والعنف الممنهج ضد المراة والذي يتأثر ويؤثر بالاوضاع السياسية والاقتصادية.

ضمن هذه الرؤية للتحديات ما بعد التسعينات وفي ظل العولمة والسياسات الليبرالية الحديثة كان لا بد أن يكون هناك وقفة جدية لإيجاد إطار عمل يعكس هذه التحديات ويضع أجندة تعبر عنها، عوضا عن أجندات تنطلق من مخرجات مؤتمر بكين، و التي كما سيبرهن عليها التقرير، لا تعتبر مخرجات بكين غير معبرة عن الواقع الحالي فقط، بل شكلت تراجعا في الأجندة النسوية من خلال تهميش المقاربات النسوية المختلفة مثل تلك التي تعبر عن أوضاع النساء في الجنوب العالمي، مثل مقاربة النسوية ما بعد الاستعمار ومنظور النساء السود لحقوق النساء ضمن إطار التقاطعات، الأمر الذي يعتبره التقرير ناتج عن هيمنة النسوية الغربية على أطر وأدوات حقوق المرأة وتقاطع مصالحها مع مصالح النيوليرالية الحديثة.

إن وجود النسويات من الجنوب العالمي القوي على صعيد المؤتمرات الدولية للمرأة من المؤتمر الأول الذي نظم في المكسيك عام 1975 والذي اعتبر انطلاقة لعقد المرأة في الأمم المتحدة (1975-1985) ، لغاية ما قبل بكين تعتبر مرحلة فارقة في النضال النسوي العالمي. حيث واجهت النسويات من الجنوب العالمي الأطر النظرية المتعلقة بحقوقهن وحاولن التأثير على الأجندات الغربية المتعلقة بحقوق المرأة من خلال عدم فصل هذه الحقوق عن السياسات الاقتصادية والسياسية. ولم يكن هذا التأثير فقط على الصعد الدولية وآليات الأمم المتحدة بل كان أيضا يتميز بتضامن نسوي بين الحركات النسوية في الجنوب العالمي وتلك المناهضة للسياسات العنصرية والاستعمارية في العالم الغربي.

لذا، أدت لحركات النسوية أدوارًا بالغة الأهمية على هذا الصعيد، سواءً على المستوى المحلي أو الدولي. نسويات الجنوب العالمي، بالتحديد، قدمن إسهامات بارزة في تفكيك السرديات الاستعمارية والصهيونية، مؤكدات على ترابط النضال النسوي مع النضالات التحررية للشعوب المضطهدة. هذه الحركات لم تكن فقط قوى داعمة لقضية فلسطين، بل كانت قوى فاعلة ومؤثرة في إبراز الطابع الاستعماري والعنصري للمشروع الصهيوني وترابطه مع مشاريع الهيمنة الاستعمارية للنظام الرأسمالي في مختلف أنحاء العالم، لذا نرى على سبيل المثال الربط بين الاستيطان الاستعماري في فلسطين ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في كل من مؤتمرات كوبنهاجن ونيروبي.

في المقابل، نرى حاليا تقاعسًا ملحوظًا للوكالات الدولية والأممية بآلياتها المختلفة الدولية، وبما فيها الأدوات الخاصة في المرأة، فيما يحدث حاليا من إبادة في غزة التي تجاوزت السنة عند كتابة هذا التقرير، يظهر التضامن النسوي الدولي، وخاصة عبر الآليات والمساحات الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بالمرأة، بعيداً كل البعد عن الواقع النضالي للحركات النسوية وعن مكانة القضية الفلسطينية كنقطة محورية في هذا النضال.بل لم تكتفِ وكالات الأمم المتحدة بموقف العجز تجاه حماية النساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن لأبشع أنواع العنف من قتل وتشريد وتجويع، بل اختارت التعامل مع الإبادة بأسلوبين. الأول يعكس منظورًا غربيًا استعلائيًا، إذ أولى حياة النساء الإسرائيليات اهتماماً يفوق ما قدم للنساء الفلسطينيات، من خلال تبني روايات ودعايات صهيونية حول الاعتداءات الجنسية في أحداث السابع من أكتوبر دون تقديم أي إثباتات واضحة، كما ظهر على سبيل المثال في تقرير المقررة الخاصة للعنف الجنسي، مقابل الصمت التام أمام تقارير أممية تؤكد حدوث انتهاكات جنسية ضد المعتقلات والمعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية[1]. أما الأسلوب الثاني فجاء في سياق "الحياد"، الذي يسعى للتغاضي عن البعد التاريخي للقضية الفلسطينية ويصورها كصراع بين طرفين متساويين، متجاهلاً معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاستعماري الاستيطاني والذي امتد لأكثر من 76 عاما.

بالرغم من خصوصية القضية الفلسطينية باعتبارها آخر القضايا الاستعمارية العالقة، فإن التقاعس الدولي إزاء الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يمثل نموذجاً ليس فقط لقصور الآليات الدولية عن دعم الشعوب المقهورة، بل أيضاً لتحديات تطبيق مبادئ العدالة والمساواة التي تدعيها تلك الآليات. يظهر هذا القصور بوضوح في فلسطين، لكنه ليس مقتصراً عليها؛ فهو يطال أيضاً دولاً أخرى مثل ما يحدث في السودان والكونغو واليمن وسوريا غيرها، التي تُستخدم كساحة لصراعات

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، 20 سبتمبر/أيلول 2024، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F79%2F363&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

إقليمية ودولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد شكلت العديد من الحروب والصراعات السابقة تحديات حقيقية أمام منظومة الأمم المتحدة للحقوق الإنسانية والقانون الإنساني الدولي والتي حدثت في تسعينيات القرن الماضي ولغاية الآن مثل- الإبادة الجماعية في رواندا:(1994) ، الصراع في البوسنة والهرسك-1992) (1995، الصراع في دارفور (2003-حتى الآن)، الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2001) -، الحرب على افغانستان 2001 ، الحرب على العراق 2003 وغيرها من الأمثلة التي وضعت تحديات جديدة أمام المنظومة الأممية عموما، ومنظومة حقوق الإنسان والآليات الخاصة في حماية المرأة باعتبارها آليات لا يوجد لها أدوات تنفيذ.

يستند هذا التقرير إلى فرضية أن التحولات الاقتصادية والسياسية، وخصوصاً بروز النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة وهيمنة النيوليبرالية الحديثة على الساحة العالمية، أثّرت تأثيراً كبيراً على الأجندات النسوية، خاصة ضمن الأطر والآليات الدولية، مما عكس نفسه على أجندة حقوق المرأة في إطار الأمم المتحدة وأدى إلى تغييرات عميقة ليس فقط في تناول الآليات الدولية لقضية المراة بل أيضا في عملية البرمجة والتنمية وفي طبيعة التضامن والعمل النسوي سواء عالميا، إقليميا أو محليا.

ينطلق هذا التقرير من أن مؤتمر بكين 1995 من أبرز المحطات التي تعكس التحولات السياسية العالمية على الأجندة النسوية وخاصة ما يتعلق بإزالة االتسيس عن قضايا النساء. فقد شكّل برنامج وإطار عمل بكين نقطة فاصلة في أدوات الحركات النسوية العالمية بما شكلته مخرجات مؤتمر بكين من تركيز على قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن بتأثير قوي من النظام العالمي النيوليبرالي الجديد والذي ينزع الى فصل الخاص عن العام وتعميم سياسات محددة لبرامج التنمية العالمية ترتبط مباشرة بسياسته الاقتصادية. لذا، بينما كان المؤتمر فرصة لتوحيد الجهود النسوية حول العالم، تم تهميش قضايا مهمة مثل الاستعمار الجديد، العدالة الاقتصادية، وأثر العولمة على النساء في دول الجنوب، حيث أصبحت تلك القضايا أقل حضورًا مقارنة بالتركيز على القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتمكين النساء ضمن إطار النيوليبرالية.

بالرغم من أن مؤتمر بكين أحدث تطورا ملحوظا فيما يتعلق في الأطار الحقوقي لقضايا المرأة إلا أنه أيضا عمل على فصل البعد الحقوقي عن أبعاد العدالة الاجتماعية. لذا، وبعد مرور 30 عاما على تبني الإطار أصبح بحاجة ليس فقط إلى مراجعة بل أيضا الى إيجاد إطار عمل جديد مبني على أجندة نسوية تأخذ بالاعتبار التغييرات العالمية والتجارب المختلفة للنساء، وتضع أولويات النساء في الجنوب العالمي بشكل متساوٍ على الأجندة العالمية لحقوق المرأة. إن المؤتمرات اللاحقة/التكميلية لمتابعة تنفيذ مخرجات بكين (بكين+5، بكين+10،بكين25، الخ) لا ترتكز على تحليل الواقع الجديد وإنما تتعامل مع مخرجات بكين 1995 كوثيقة لها نوع من القدسية ولا تركز على تعدد وتنوع قضايا النساء وإنما تتعامل مع حقوق النساء في العالم بشكل موحد ومنهج تعميمي، من خلال تحديد الحقوق الواجب تنفيذها في مناطق العالم المختلفة وبذات الأدوات والأساليب.

من هنا يأتي هذا التقرير ليقف على التغييرات العالمية من سياسية واقتصادية وأثر هذه السياسات أولا على مخرجات بكين والتحول الذي حدث في هذا المؤتمر على القضايا المركزية للنسويات من الجنوب العالم، ومن ثم يحاول التقرير أن يحاكي مخرجات بكين بناء على التغييرات اللاحقة له، والتي جعلت من الضرورة بعد 30 عاما من إقرار مخرجات وإطار بكين إعادة قراءة هذه المخرجات بناء على التحولات العالمية، وأيضا على التطورات في التعامل مع قضايا المرأة ضمن أطر الأمم المتحدة وأيضا ضمن السياقات المختلفة للدول. لذا، ضمن إعادة قراءة الوضع المرتبط بإطار عمل بكين والمطالبة بإعادة النظر في الأجندة النسوية العالمية، أيضا من الضروري فهم الواقع الذي تعمل في ظله المنظمات النسوية في كل منطقة. ويتطلب ذلك الوقوف على الإشكاليات التي تواجهها كجزء من النقد الذاتي والاعتراف بالمسؤوليات التي تقع على عاتق الحركات النسوية.

ينقسم التقرير إلى خمسة أقسام، يتناول كل منها جانبًا محوريًا من تطور مخرجات مؤتمرات المرأة العالمية وتوجهاتها، وعلاقتها بالسياقات السياسية والاقتصادية وتحديات الحركات النسوية.القسم الأول: يستعرض بشكل مختصر تطور الآليات الدولية الخاصة بحقوق المرأة منذ تأسيس "لجنة وضع المرأة" في الأمم المتحدة عام 1946 وحتى مؤتمر بكين عام 1995، مع التركيز على كيفية تبلور مخرجات هذه المؤتمرات استجابةً للتغيرات في السياقات الاقتصادية والسياسية العالمية. القسم الثاني يركز على حالة التراجع يقدم قراءة لحالة التراجع في قضايا النساء من الجنوب العالمي ضمن إطار عمل ومنهج بكين، يتم تقديم بعض الأمثلة، وأخذ القضية الفلسطينية كمثال للبرهنة على حالة التراجع.

القسم الثالث يتناول تطور الفكر النسوي من خلال مخرجات المؤتمرات، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية كالنسوية ما بعد الكولونيالية، وتحرير النسوية، والتقاطعية، مستعرضًا أهمية أن يكون لهذه التغييرات على الصعيد النظري في توجيه أجندات المؤتمرات النسوية العالمية وإثراء أدواتها. يهدف التقرير من هذه القراءة للجانب النظري أن يلقي الضوء على التحديات الخاصة في الفجوة بين تطور الفكر النسوي، وتعدد المقاربات النسوية و التي ظهرت لتحدي الفكر الغربي الليبرالي في التعاطي مع قضايا المرأة، وبين الأطر والأليات الدولية والتي تبنت الرؤية الغربية لحقوق المرأة.

القسم الرابع يقدم ملخصًا للتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية ما بعد مؤتمر بكين والتي تضع تحديات جديدة أمام الوصول الى المساواة والعدالة الجندرية والاجتماعية، و من هنا، فإن هذه القراءة السريعة تهدف إلى تلخيص أهم التحديات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية الممنهجة، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار لوضع إطار عمل جديد للمساواة والعدالة الجندرية.

القسم الخامس وهو الخاتمة، يقدم مقترحًا لأجندة نسوية تأخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية وكيفية تحديها، مع وضع قضايا النساء في الجنوب العالمي في صميم مخرجات المؤتمرات النسوية المقبلة.[2]

ما قبل بكين: استعراض تطور الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة:

إن من المهم ذكره بداية بإن المساحات المتوفرة للحركات النسوية ومنظمات المجتمع المدني داخل إطار الأمم المتحدة تواجه عدة إشكاليات هيكلية وأيديولوجية تحدّ من فعالية التغيير الجذري في سياق الأمم المتحدة: ويرتبط هذا بنشأة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تأسست المنظمة بهدف تحقيق السلام وتعزيز التجارة، لكن أهدافها المرتبطة بالسلام والاستقلال أصبحت ثانوية مقارنة بأجندة التنمية، خصوصًا مع استقلال الدول في إفريقيا وآسيا من الاستعمار. إن قضية عدم المساواة بين الدول، حيث إن هناك دول ومن خلال عضويتها الدائمة في مجلس الامن تتمتع بمزايا يمكنها وحلفائها من الافلات من العقاب في حال الاخلال في الحقوق الفردية وحقوق الجماعات المختلفة وحتى في حال ارتكاب جرائم ضد الانسانية كما حدث في العراق وأيضا الحماية الدائمة التي تقدمها الولايات المتحدة لدولة الاستيطان الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، كما يحدث الآن في حرب الإبادة على غزة.

العلاقة غير المتساوية بين الدول ، حيث إن رؤية بعض الدول الأعضاء، وخصوصًا الولايات المتحدة التي ترى العديد من الدول المتقدمة الأمم المتحدة كمساحة لتقديم "المساعدات" للدول النامية، وليس كمنصة يتساوى فيها جميع الأعضاء لمعالجة القضايا المشتركة، مما يعمّق الفجوة بين الدول ويؤطر العلاقات على أسس هرمية..(Desai 2005) لذا، فإن خطاب التنمية يعكس موقفًا نيوليبراليًا واستعمارًا جديدًا، وهو ما يظهر في هيكلية مجلس الأمن، وحق النقض (الفيتو) الممنوح لدول انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وأيضًا في أيديولوجية الأمم المتحدة ولغتها التنموية التي تصنّف الدول بناءً على مستوى تطورها الاقتصادي.

من أهم التغييرات الدولية التي حدثت على صعيد الدولة واعتماد نموذج الدولة ضمن النظام العالمي الجديد كحامي ومسؤول عن الحريات والحقوق الانسانية سواء منها للأفراد والجماعات التي تقع تحت مسؤولياتها وحمايتها. لذا، أرسى نظام الحقوق في الأمم المتحدة العديد من الإشكاليات التي وضعت حقوق الأفراد في مواجهة بعضها البعض، حيث ارتكزت العديد من هذه الحقوق على مبدأ المواطنة. أدى ذلك إلى تخصيص الحقوق بشكل أساسي للمواطنين/ات داخل الدول، مع استثناء واضح لأولئك الذين لا يحملون صفة المواطنة من التمتع بنفس الحقوق. ومن ثم، أُعطي مبدأ المواطنة بُعدًا فرديًا، لكنه في الوقت نفسه أصبح أداةً للتمييز الهيكلي. هذا التمييز ينبع من التعريفات المختلفة التي تضعها الدول لما يُعتبر "مواطنًا"، مما أدى إلى فصل مبدأ الحقوق – الذي يُفترض أنه شامل وغير قابل للتجزئة – عن الإطار السياسي والقانوني الذي يحدد الحقوق داخل كل دولة. هذا الفصل بين الحقوق العالمية وحقوق المواطنة أدى إلى ظهور تراتبية ضمن نظام الحقوق نفسه، حيث أصبحت الحقوق تعتمد بشكل كبير على الوضع القانوني للفرد داخل الدولة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتمتع

---

[2] من المهم التنوية أن هذا التقرير ليس بحثا معمقا وإنما قراءة لمخرجات بكين بربطها بمخرجات المؤتمرات السابقة ، وما يبرهن عليه التقرير من حالة التراجع التي حدثت في التعامل مع قضايا المرأة في الجنوب العالمي، وأيضا بربطها بالمتغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت ما بعد مؤتمر بكين عام 1995. يعكس هذا التقرير وجهة نظر التحالف الخاص (وضع الإسم) والذي يقوده اتحاد المرأة الأردنية والذي يضم منظمات من مختلف الدول العربية بالإضافة الى تحالف مع منظمات من جنوب إفريقيا.

المواطنون بحقوق كاملة داخل منظومة القانون الوطني، بينما يُستثنى اللاجئون، أو عديمو الجنسية، أو العمال المهاجرون من هذه الحقوق، مما يعزز الفجوات الهيكلية داخل المجتمعات.

بالنسبة للمرأة، فإن هذا النظام أضاف طبقة إضافية من التمييز، حيث إن حقوق المرأة – حتى داخل إطار المواطنة – تتأثر بالتراتبيات القائمة على النوع الاجتماعي. فحتى عندما تكون المرأة مواطنة، فإنها غالبًا ما تُحرم من التمتع الكامل بحقوقها بسبب التمييز المؤسسي الذي يعزز التفرقة بين الجنسين، سواء من خلال القوانين التمييزية أو الممارسات الثقافية والاجتماعية التي تُقيّد وصولها إلى الموارد والفرص. وعندما تكون المرأة غير مواطنة، فإنها تتعرض لمستويات مزدوجة من التمييز: الأولى بناءً على جنسها، والثانية بناءً على وضعها القانوني.علاوةً على ذلك، فإن الإشكالية تتعمق عندما ننظر إلى الحقوق من زاوية النظام السياسي والاقتصادي العالمي. في ظلّ العولمة وسياسات السوق الحر، أصبحت الدول أكثر اعتمادًا على القوى الاقتصادية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، مما قلّص قدرتها على توفير حماية شاملة لحقوق مواطنيها أو المقيمين على أراضيها. وبالتالي، فإن النساء، خاصة في الجنوب العالمي، يتحملن العبء الأكبر لهذه السياسات، حيث يجدن أنفسهن مُستثنيات من شبكات الحماية القانونية والاجتماعية التي يوفّرها النظام الحقوقي الحديث.

بناءً على ذلك، تم إنشاء لجنة وضع المرأة ضمن إطار الأمم المتحدة للحد من التمييز الذي تواجهه المرأة في مختلف الدول. ومع ذلك، وكما سيتم مناقشته، لم تُمنح اللجنة الصلاحيات الكافية لتمكينها من إحداث تغيير فعلي في أوضاع النساء. فقد اقتصر دورها في البداية على إجراء الدراسات وتقديم المشاريع، ما جعل دورها ثانويًا يعبّر عن وجهة نظر الدول الأعضاء، بدلًا من أن يكون آلية مستقلة وفعّالة تعكس احتياجات النساء وتدافع عن قضاياهن بشكل حقيقي.

تم تأسيس لجنة وضع المرأة (CSW) من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 1946 بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لجنة وضع المرأة هي الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تعزيز وضع النساء في جميع أنحاء العالم. لقد أعدت عدة اتفاقيات دولية والعديد من الدراسات حول الوضع السياسي والمدني والاجتماعي والاقتصادي للنساء، بالإضافة إلى برنامج لدمج النساء في التنمية. وكان ذلك بفضل مبادرتها أن تم تحديد عام 1975 كعام دولي للمرأة وعُقدت المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول عقد المرأة الدولي في مدينة مكسيكو(Galey 1979).

كانت هذه اللجنة أول آلية رسمية دولية تركز بشكل خاص على قضايا المرأة، مما ساهم في تعزيز دورها في السياسات العالمية وتطوير المعايير المتعلقة بحقوق المرأة. ومن خلال هذه اللجنة، تم العمل على إعداد أولى الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة مثل "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW) في عام 1979.

منذ تأسيسها، تم منح اللجنة التفويض والسلطة لإعداد دراسات وتقديم توصيات حول حقوق النساء المختلفة لتوفير أساسًا قانونيًا لتطوير قاعدة بيانات مرتبطة بعدم التمييز. لكن اللجنة لم تمنح سلطة فعلية مثل متابعة ومسائلة الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها المسؤولية أمامها، اللجنة يمكنها فقط تقديم توصيات لتنفيذ أو تفعيل اقتراحاتها. لذا، لديها سلطة محدودة للغاية (Maran 1996; Roberts 1996; Galey 1979)

وقد وضعت اللجنة لذاتها هدفا ب"رفع مكانة المرأة بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو اللغة أو الدين إلى المساواة مع الرجال في جميع مجالات النشاط البشري؛ وإزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء في القانون العام، أو القواعد القانونية أو في تفسير العرف." من هنا كان لموضوع التمييز ضد المرأة والمساواة أهمية كبرى لدى لجنة وضع المرأة، إلا أن موضوع المساواة أقتصر على المساواة بالرجل، ولم يعترف بأشكال عدم التمييز وعدم المساواة الأخرى الموجودة في المجتمعات المختلفة والمبنية على العرق، الطبقة، وغيرها من فروقات.

لذلك ، كما ذكر سابقا ، تعكس السلطة والصلاحيات المنقوصة المعطاة للجنة وضع المرأة، والصلاحيات غير التنفيذية، وبرنامج عملها المرتبط بشكل محدد من التمييز، النظرة للمرأة ودووها "كدور تكميلي" وليس أساسي، وأيضا حصر النضال من أجل المساواة بالنظرة الغربية من خلال تعريف التمييز الذي تبنته اللجنة. في عام 1996، وسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار 6/1996 ولاية اللجنة وقرر أنه يجب أن تلعب دورًا رائدًا في مراقبة ومراجعة التقدم والمشكلات المتعلقة بتنفيذ إعلان بكين ومنهج العمل، وأن يكون لها دور في دمج المنظور الجندري في أنشطة الأمم المتحدة. كان هذا تطورا ملحوظا، إلا أن نتائج المراقبة والمراجعة التي اعطيت للجنة لا تحظى بخطوات تنفيذية ملزمة، ولا تزال ضمن ذات المستوى من إعطاء التوصيات والاقتراحات.

بالطبع ، لا يقتصر هذا على سلطة وضع لجنة المرأة بل على منظومة حقوق الإنسان عموما في الأمم المتحدة، والتي لم تتخطى المبدأ الرئيسي المعتمد، وهو مبدأ السيادة بحيث يكون للدول الأساس في السيادة على المواطنين وطبيعة الحقوق المقبولة او غير المقبولة. لذا تتقاطع جميع الهيئات الخاصة في حقوق الإنسان، من ضمنها لجنة حقوق المرأة، في ذات الإشكاليات المرتبطة بالتنفيذ والإلزم. ويعتمد التنفيذ للمقترحات والتوصيات الناتجة عنها بشكل رئيسي على البعد الالتزام الأخلاقي للدول في التنفيذ في حال قبلت بها. لذا من المهم ذكره هنا ، بأن مخرجات المؤتمرات السنوية للمرأة التي تنظمها لجنة وضع المرأة وما يطلق عليه "الاستنتاجات المتفق عليها"، والتي يُصادَق عليها من قبل الدول الأعضاء في اللجنة، ذات أهمية من ناحية تعزيز منظومة حقوق المرأة ، إلا أنها بنفس الوقت محدودة التأثير بناء على السلطة الممنوحة للجنة، وما تم ذكره سابقا فيما يتعلق بمبدأ السيادة و المواطنة.

تمر هذه الاستنتاجات بمرحلة من النقاش والتفاوض، أدت في الكثير من الأحيان إلى إدراج قضايا لم تكن مدرجة مسبقا، لذا فإن عملية التفاوض بحد ذاتها وفتح مساحة لمنظمات المجتمع المدني من كافة أنحاء العالم للمشاركة ووضع المقترحات جعل من هذه المؤتمرات مكانا للمدافعة، التضامن والدعم بين منظمات المجتمع المدني، وخاصة الحركات النسوية من الجنوب العالمي والتي اتخذت لفترة طويلة هذه المساحة كمساحة لدفع قضايا المرأة بعيدا عن المنظور الغربي للحقوق ليمتد أكثر لمبادئ العدالة الاجتماعية، الحرية من الاستعمار والاستعباد وغيرها من قضايا. لذا، فإن المؤتمرات السنوية التي تعقدها اللجنة تتأثر بشكل كبير بالأبعاد السياسية والاقتصادية، وكذلك بالأطراف التي يمكنها التفاوض والضغط خلال المؤتمر. هذه التأثيرات تتجلى في كيفية صياغة الأجندة، وتحديد القضايا المطروحة للنقاش، وتأثير ذلك على نتائج المؤتمرات.

ستتم مناقشة تأثير هذه الديناميكيات في الجزء التالي حول مؤتمرات المرأة من المكسيك حتى بكين، حيث سيتم تحليل كيفية تطور الأجندة النسوية والتحديات التي واجهتها نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية. باختصار، كانت هذه المؤتمرات محاور حيوية لتبادل الأفكار والنقاش حول قضايا حقوق المرأة، وعكست التوترات العالمية والمحلية التي أثرت في وضع المرأة على الساحة الدولية. ومع ذلك، يبقى موضوع السلطة والتشكيل الهيكلي للجنة وضع المرأة والأهداف المحددة لها عقبة أمام تحقيق أي تقدم حقيقي في قضايا النساء ضمن إطار الأمم المتحدة. فعامل السيطرة والتدخل من قبل الدول المسيطرة على أجندة لجنة وضع المرأة السنوية يعد عاملًا أساسيًا؛ حيث إن عمليات التفاوض داخل المؤتمرات السنوية فقدت التنوع الذي كان من شأنه الدفع باستراتيجيات ورؤى تطويرية.

إن تقييم حالة لجنة وضع المرأة هنا يشبه حال جميع لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، مما يستدعي النظر في تغيير هيكلية عمل اللجنة وإطارها. والأهم من ذلك، هو ضرورة استقلاليتها عن القوى السياسية المسيطرة حاليًا التي تدفع باتجاه خصخصة الحقوق، مما يؤثر سلبًا على فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المعلنة. إن إصلاح هذه الجوانب يعد أمرًا حيويًا لضمان تحقيق تقدم حقيقي وملموس في قضايا النساء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مؤتمرات المرأة-عقد المرأة 1975-1985

عُقِدَ أول مؤتمر من مؤتمات المرأة في المكسيك عام 1975، وجاء لإطلاق عقد الأمم المتحدة للمرأة واعتماد خطة عمل عالمية لتحقيق المساواة للمرأة. وضعت هذه الخطة خطوات محددة وملموسة لتتخذها الدول الأعضاء خلال الخمس سنوات الأولى من العقد. اعتمد كل مؤتمر خطة عمل تلتزم فيها الدول الأعضاء باتخاذ خطوات معينة لتحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة والتنمية والسلام (الموضوعات الرئيسية للعقد). وقد صاحب كل مؤتمر منتدى موازٍ غير رسمي لمنظمات النساء غير الحكومية، والذي حضره أعداد متزايدة من النساء المصممات على التأثير في نتائج المؤتمر الرسمي للأمم المتحدة. يُعدّ المنتدى فرصة للتواصل، وتبادل المعلومات، والاحتفال، والتخطيط للعمل.

وعُقِدَ مؤتمر كوبنهاجن في عام 1980 لمراجعة وتقييم التنفيذ وتحديد الإجراءات اللازمة للنصف الثاني من العقد. وفي نهاية العقد، كان نيروبي موقعًا لعقد مؤتمر 1985، حيث تم اعتماد استراتيجية "الاستراتيجيات المستقبلية للنهوض بالمرأة"، والتي التزمت الحكومات فيها بتحقيق أهداف العقد بحلول عام 2000. حددت الاستراتيجية العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة والتنمية والسلام للمرأة؛ والإجراءات اللازمة لتجاوز هذه العقبات؛ واستراتيجيات محددة لتنفيذ هذه الإجراءات، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وشملت الالتزامات في وعودًا عامة بإدماج المرأة في كل مستوى وكل مرحلة من مراحل التخطيط واتخاذ القرارات في جميع القضايا التي تؤثر على المرأة، وبيانات تتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها

للتعامل مع مجالات القلق المحددة (مثل الصحة، والمشاركة السياسية، والتعليم، والعمل المدفوع، والسلام، والبيئة، والعنف ضد المرأة). تقوم الحكومات بتقديم تقارير منتظمة إلى الأمم المتحدة حول التقدم المحرز في تنفيذ (Maran 1996; Roberts 1996).

مؤتمر المكسيك الدولي الأول حول المرأة – 1975:

عقد هذا المؤتمر كجزء من إعلان الأمم المتحدة عام 1975 كسنة دولية للمرأة. شكل المؤتمر نقطة تحول في التاريخ النسوي الدولي، حيث وضع الأساس لعقد مؤتمر عالمي حول حقوق المرأة كل عشر سنوات. خرج المؤتمر ببرنامج عمل يركز على تحقيق المساواة الكاملة للمرأة في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم، التوظيف، والسياسة. كما أسس المؤتمر عقد الأمم المتحدة للمرأة (1976-1985)، حيث تم تخصيص هذه الفترة للعمل على تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى العالم.

جمع هذا المؤتمر نسويات ومدافعات عن حقوق النساء من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الجنوب العالمي، وطرح قضايا أساسية تتعلق بالاستعمار والعنصرية والتمييز ضد النساء. أبرز مخرجات هذا المؤتمر، إلى جانب سلسلة من القرارات المؤثرة على مستوى السياسات الدولية، كانت إعلان الربط بين النضال ضد العنصرية والنضال ضد الاستعمار، وهو ما أتاح فرصة لطرح القضية الفلسطينية في سياق أوسع يتعلق بالتحرر من الاستعمار.

أبرز مخرجات المؤتمر:

1. الاعتراف بالصهيونية كأحد أشكال العنصرية :واحدة من أهم نتائج هذا المؤتمر كانت اعتماد القرار الذي يُعرف الصهيونية كأحد أشكال العنصرية، وقد تم التوصل إلى هذا القرار عبر مناقشات مكثفة قادتها وفود من دول الجنوب العالمي، خاصةً من العالم العربي والأفريقي. كانت هذه خطوة جريئة تعكس تفهماً عميقاً للعلاقة بين الاستعمار الاستيطاني في فلسطين والنظام العالمي المتمثل في العنصرية والإمبريالية.
2. إطلاق "عقد الأمم المتحدة للمرأة :"أثمر المؤتمر عن إطلاق عقد الأمم المتحدة للمرأة، والذي هدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي. خلال هذا العقد، تم التأكيد على أهمية معالجة القضايا النسوية في إطار أوسع يشمل النضال ضد الاستعمار والتمييز العرقي.
3. إدراج قضايا نساء الجنوب العالمي :ساعد المؤتمر في تعزيز أصوات النساء من الجنوب العالمي ووضع قضاياهن في صلب الأجندة الدولية. لقد تم التركيز على قضايا الفقر، والتنمية، وعدم المساواة الاقتصادية، وجعلت هذه المخرجات من الواضح أن الحركات النسوية من الجنوب لا يمكن فصلها عن الحركات التحررية في البلدان المستعمَرة أو المهمشة.

دعت خطة العمل النهائية إلى إعداد واعتماد اتفاقية دولية ضد جميع أشكال التمييز على أساس الجنس واوصت بإجراءات لتنفيذها. في هذا الاجتماع، تم إطلاق العملية وتحديد ثلاثة أهداف تتعلق بالمساواة والسلام والتنمية خلال العقد:

- المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على التمييز القائم على الجنس.
- دمج ومشاركة النساء بشكل كامل في التنمية.
- زيادة مساهمة النساء في تعزيز السلام العالمي.

وقد حثت خطة العمل الحكومات على صياغة استراتيجيات وطنية، وأهداف، وأولويات. وأسفر ذلك عن إنشاء المعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل تعزيز المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(UNIFEM) ، اللذين يشكلان إطارًا مؤسسيًا للبحث والتدريب والأنشطة التشغيلية في هذا المجال.

أثر النسويات من الجنوب العالمي في المؤتمر:

1. تأكيد الارتباط بين النضال النسوي والتحرر من الاستعمار :كانت النسويات من الجنوب العالمي رائدات في الربط بين قضايا النوع الاجتماعي والنضال ضد الاستعمار. هذا ساعد على إبراز أن تحرير المرأة لا يمكن أن يتحقق

في ظل أنظمة استعمارية أو عنصرية، وأن النضال من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بشكل وثيق بالنضال ضد الهيمنة الإمبريالية.

2. دور نسويات الجنوب في رفع الوعي بالقضية الفلسطينية :نسويات الجنوب، وخاصة من دول عربية وأفريقية، كنّ جزءًا أساسيًا من الجهود التي دعت إلى اعتبار فلسطين قضية استعمارية. كانت هذه النسويات فاعلات في الدفع نحو تبني أجندة أكثر شمولاً تدمج النضال ضد الاستعمار في فلسطين مع قضايا التحرر الأخرى. من خلال تحالفات مع دول العالم الثالث، تم تعزيز النقاش حول فلسطين كقضية لا تتعلق فقط بالاحتلال، بل أيضًا بالعنصرية والإمبريالية.
3. التأثير على القرارات الدولية :الحركات النسوية من الجنوب العالمي لعبت دوراً هاماً في توجيه قرارات الأمم المتحدة نحو إدراك الاستعمار بشكل أوسع، بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. هذا التأثير كان واضحًا في قرارات مثل القرار الذي اعتمد عام 1975 بشأن الصهيونية كنوع من العنصرية، والذي تمت مراجعته لاحقًا في التسعينيات.

مؤتمر المكسيك كان محطة محورية للحركة النسوية العالمية، خاصة في تعزيز دور نسويات الجنوب العالمي في وضع قضايا الاستعمار، بما فيها فلسطين، على الأجندة الدولية. كانت هذه الحركات قادرة على نقل النضال ضد الاستعمار إلى ساحة النقاش النسوي العالمي، مما ساهم في صياغة أجندة أكثر شمولية تربط بين قضايا النوع الاجتماعي والنضالات التحررية الأكبر ضد العنصرية والاستعمار. ومن هنا نرى بأن مؤتمر المكسيك كان تجسيدا لقضية التداخل بين القضايا النسوية والقضايا السياسية، ويظهر هذا جليا في إدراج الاستعمار بأشكاله المختلفة ما يقارب المئة مرة في مخرجات المؤتمر، وتحديد تعريف للسلام بما يتضمن مفهوم العدالة وليس بما يعنيه غياب الصراع:

"يتطلب تحقيق السلام، الذي لا يُعتبر مجرد غياب الصراع، بل يعتمد على إقامة العدالة والمساواة للجميع، تعاونًا دوليًا مستدامًا من جميع الدول والشعوب. ولهذا الغرض، يدعو المخطط إلى المشاركة الكاملة للنساء في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والحفاظ عليه، والقضاء على التمييز العنصري والاستعمار بجميع أشكاله، والمساهمة في تحقيق تقرير المصير[3](1) ".

s

[3] Report of the World Conference of the International Women's Year, https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n76/353/95/pdf/n7635395.pdf E_CONF-66_CC_2-EN.pdf

قلقين بشدة بشأن الظروف السائدة - السياسية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية - للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص الظروف التي تعيشها المرأة الفلسطينية، ومعترفين بالعلاقة الوثيقة بين هذه الظروف وقضية فلسطين،
مؤكدين على عبثية الحديث عن مساواة البشر في وقت تعاني فيه الملايين تحت وطأة الاستعمار،
معتبرين أن التعاون الدولي والسلام يتطلبان الاستقلال الوطني والتحرير، والقضاء على الاستعمار، والنيوليبرالية، والفاشية، والصهيونية، والفصل العنصري، والاحتلال الأجنبي، والهيمنة الغربية والتمييز العنصري بجميع أشكاله، واحترام حقوق الإنسان،
قلقين بشدة من أنه لم يتم التوصل بعد إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وموضحين أن قضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط لا يزالان يهددان السلام الدولي وأمن العالم،
معبّرين عن قلقهم الشديد من أن المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني قد حرموا من الاستمتاع بحقوقهم غير القابلة للتصرف، وخاصة حقهم في العودة إلى منازلهم وأملاكهم التي تم تهجيرهم منها، وحقهم في تقرير المصير، وحقهم في الاستقلال الوطني والسيادة،
معترفين بأن التهجير الجماعي من الوطن يعيق مشاركة المرأة واندماجها في جهود التقدم،
مؤكدين على حق المرأة الفلسطينية في تطوير دفعة قوية وأكثر فعالية للسلام وتنمية العلاقات الودية بين الأمم،
مستذكرين قرار الجمعية العامة 3236 (XXIX) بتاريخ 22 نوفمبر 1974 وقرار 3281 (XXIX) بتاريخ 12 ديسمبر 1974 الذي اعتمد ميثاق الحقوق الاقتصادية والواجبات للدول،
مستذكرين القرارات النهائية والإعلانات الخاصة بالندوات الإقليمية التي عُقدت في مقديشو، وكينشاسا، وكاراكاس،

1. تدعو جميع نساء العالم إلى إعلان تضامنهن ودعمهن للنساء والشعب الفلسطيني في سعيهم لوضع حد للانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان الأساسية التي ترتكبها الأراضي المحتلة.
2. تدعو أيضًا جميع نساء العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إطلاق سراح الآلاف من الأشخاص، مناضلي تقرير المصير والتحرير والاستقلال، المحتجزين بشكل تعسفي في سجون قوات الاحتلال.
3. تدعو أيضًا جميع الدول والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدة - المعنوية والمادية - للمرأة الفلسطينية والعربية والشعب في نضالهم ضد الصهيونية، والاحتلال الأجنبي، والهيمنة الأجنبية، والعدوان الخارجي، ومساعدتهم في استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف في فلسطين، وخصوصًا حق العودة إلى منازلهم وأملاكهم التي تم تهجيرهم منها، وحقهم في تقرير المصير وحقهم في الاستقلال الوطني والسيادة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.
4. تطلب من الأمم المتحدة، وهيئاتها ومنظماتها المتخصصة، بالإضافة إلى جميع المنظمات النسائية الوطنية والإقليمية والدولية، تقديم الدعم والمساعدة...

p.111[4]

مؤتمر كوبنهاجن الدولي الثاني حول المرأة – 1980:

جاء مؤتمر كوبنهاجن المؤتمر لمتابعة ما تم تحقيقه في مؤتمر المكسيك. على الرغم من النجاحات التي تحققت، أدرك المؤتمرون أن المرأة ما زالت تواجه تمييزًا هيكليًا في مجالات متعددة. لذلك، ركز المؤتمر على الفجوات بين السياسات الدولية والتطبيق العملي في الدول. كما أكد على أهمية تحسين الفرص التعليمية للنساء، والوصول إلى الخدمات الصحية، وزيادة فرص العمل.

تضمن المؤتمر مخرجات أكثر تحديدًا من مخرجات المكسيك ، مثل خطة عمل مفصلة تتضمن توصيات عملية للدول الأعضاء، وتأكيد على دور المرأة في التنمية . تزايد الوعي بالمشكلات المعقدة:

1. **التحليل العميق** للعلاقات المعقدة بين الجندر، والطبقات الاجتماعية، والعرق، مما أظهر كيف تتداخل هذه العوامل لتشكل تجارب النساء المختلفة.

[4] E_CONF.66_34-EN.pdf

2. **فهم تأثير الاستعمار والحرب** :أدركت الحركات النسائية أن القضايا مثل الاستعمار، والصراعات المسلحة، والهجرة تؤثر بشكل كبير على وضع النساء، مما استدعى البحث في تأثير هذه الظروف على حقوقهن وكرامتهن.
3. **التأكيد على الحقوق المتعددة** :تم تسليط الضوء على أهمية حقوق النساء كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، مما دفع نحو اعتراف عالمي بأن معالجة قضايا النساء تحتاج إلى استراتيجيات متعددة الأبعاد تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. **دعوة للعمل** :انعكس هذا الوعي المتزايد في مخرجات المؤتمر، حيث تمت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة هذه التحديات، مثل تأسيس الآليات الوطنية، زيادة تمثيل النساء في العمليات السياسية، دمج قضايا النساء في الخطط الوطنية ، والإشارة إلى أن حق النساء في تقرير المصير مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحق الشعوب المستعمرة في التحرر، مما يعزز من أهمية حقوق النساء في سياق العدالة الاجتماعية، لذا عكست مخرجات المؤتمر فهمًا عميقًا للظروف التي تواجه النساء في مختلف أنحاء العالم.

ملخص أبرز المخرجات الرئيسية لهذا المؤتمر:

1. **إعلان كوبنهاجن** :تم تبني إعلان يُبرز أهمية تعزيز حقوق المرأة ودعم دورها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2. **خطة العمل** :وضعت خطة عمل تتضمن توصيات للدول الأعضاء لدمج قضايا المرأة في السياسات الوطنية، وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء في جميع مجالات التنمية.
3. **التأكيد على حقوق الإنسان** :اعتُبرت حقوق المرأة جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، مما ساعد في تعزيز النظرة الشاملة لحقوق المرأة على الصعيدين المحلي والدولي.
4. **دور المرأة في التنمية** :تم تسليط الضوء على دور النساء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في هذه العمليات.
5. **التصدي للعنف ضد النساء** :أُشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء، وتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للنساء المعرضات للعنف.
6. **التعاون الدولي** :دعا المؤتمر إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق المرأة، وتبادل التجارب والخبرات بين الدول.
7. **متابعة التقدم** :تم التأكيد على أهمية رصد وتقييم التقدم المحرز في قضايا المرأة على الصعيدين الوطني والدولي.

أهم المخرجات فيما يتعلق بالاستعمار والقضية الفلسطينية:

- التركيز على قضايا المرأة في سياقات العالمية المختلفة بحيث شهد مؤتمر كوبنهاجن اهتمامًا كبيرا بقضايا النساء في ظل الاستعمار والاحتلال، من خلال التأكيد على ضرورة معالجة التحديات التي تواجهها النساء في الدول النامية والجنوب العالمي، بما في ذلك النساء الفلسطينيات.
- ربط النضال من أجل التحرر بحقوق النساء وبشكل مباشر بحيث تم تسليط الضوء على كيف أن نضال النساء من أجل حقوقهن مرتبط بالنضالات الأوسع ضد الاستعمار والفصل العنصري، مما يعكس الوعي المتزايد بالعلاقات المعقدة بين قضايا النوع الاجتماعي والاستعمار.
- حدد المؤتمر الاستعمار الاستيطاني في فلسطين كتهديد للسلم العالمي كما يظهر من المخرجات التالية:

"يشعر المجتمع الدولي بقلق عميق إزاء عدم التوصل بعد إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، ويدرك أن هذه المشكلة والوضع في الشرق الأوسط لا يزالان يشكلان خطرًا على السلام الدولي وأمن العالم." (ص 110).[5]

[5] n7635395.pdf

" يشعر المجتمع الدولي بقلق عميق إزاء الأوضاع السائدة - السياسية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية - التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخصوصًا الظروف التي تعيشها المرأة الفلسطينية. كما يُدرك العلاقة الوثيقة بين هذه الأوضاع ومسألة فلسطين." (110)

"مع الأخذ في الاعتبار الدور الذي لعبته النساء في تاريخ الإنسانية، خاصة في النضال من أجل التحرير الوطني، وتعزيز السلام الدولي، والقضاء على الإمبريالية، والاستعمار، والنيولبرالية، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والهيمنة الأجنبية، والعنصرية، والفصل العنصري،)3("

"يتطلب التعاون الدولي والسلام تحقيق التحرير الوطني والاستقلال، والقضاء على الاستعمار والنيولبرالية، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، فضلاً عن الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها(9) ".

"كما أعطى حيزا لقضايا النساء تحت الاستعمار، بما في ذلك أنواع الاستعمار الجديد وربط ذلك بأنواع العنف الممارس ضد المرأة من خلال ما تسبب به من معاناة للمرأة "يجب على النساء والرجال معًا القضاء على الاستعمار، والنيولبرالية، والإمبريالية، والهيمنة الأجنبية والاحتلال، والصهيونية، والفصل العنصري، والتمييز العنصري، وعمليات الاستيلاء على الأراضي بالقوة والاعتراف بتلك العمليات، حيث أن هذه الممارسات تسبّب معاناة لا تُحتمل للنساء والرجال والأطفال".(9ص.)

وقد ربطت مخرجات المؤتمر الحقوق الفردية بالحقوق الوطنية من خلال تعريفها لما تتطلبه عمليات السلام:"يتطلب السلام تحقيق التحرير الوطني والاستقلال السياسي والاقتصادي، والقضاء على الاستعمار والنيولبرالية، والفاشية وغيرها من الأيديولوجيات المماثلة، والاحتلال الأجنبي، والفصل العنصري، والعنصرية والتمييز بجميع أشكاله، بالإضافة إلى الاعتراف بكرامة الفرد وتقدير الإنسان وحقه في تقرير مصيره. ومن أجل تحقيق ذلك، يدعو المخطط إلى المشاركة الكاملة للنساء في جميع الجهود المبذولة من أجل السلام(13).

وقد تم وضع مطالبات محددة لحماية النساء الفلسطينيات واحترام حقوقهن في النضال ضد الصهيونية كنوع من الاعتراف بحق الشعوب تحت الاحتلال من المقاومة: "كما تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة - المعنوية والمادية - للمرأة والشعب الفلسطيني والعربي في نضالهم ضد الصهيونية والاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية، والمساعدة في استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف في فلسطين، وبشكل خاص الحق في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي شُردوا منها، والحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة(6) .

وقد أدت هذه المخرجات والمطالبات والتي نتجت عن تحالفات نسوية من الجنوب العالمي وتبنيها من قبل الدول الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني الى إخضاع كل ما يتعلق بالصهيونية الى تصويت، وقد قررت الجمعية العمومية وبأغلبية 59 صوتًا مقابل 19، مع 25 امتناعًا عن التصويت، الاحتفاظ بكلمة "الصهيونية" في الفقرتين التمهيديتين الثامنة والحادية عشرة. لكن يعكس هذا التصويت الأوضاع السياسية العالمية والتحالفات داخل الأمم المتحدة فيما قبل نهاية الحرب الباردة والتي كان فيها نوعا من التوازن الدولي بشكل عام أنصف ليس فقط فلسطين بل الشعوب المضهدة الأخرى، فعلى سبيل المثال شكلت قضية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قضية محورية أساسية مثلها مثل القضية الفلسطينية.

مؤتمر نيروبي الدولي الثالث حول المرأة – 1985:

عقد مؤتمر نيروبي في نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة وقد اعتبر نقلة نوعية، بحيث تميز المؤتمر بتقديم استراتيجيات مستقبلية للنهوض بالمرأة حتى عام 2000. كان التركيز أكبر على تنفيذ الإجراءات التي أقرت في كوبنهاجن وتقييم التقدم المحرز. كان الهدف من المؤتمر هو "تعزيز خطة العمل العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء".

أهم مخرجاته كانت "استراتيجيات نيروبي للمستقبل" التي تم تبنيها بالإجماع. وقد ركزت الاستراتيجيات على ضرورة تعزيز التنمية المستدامة وتمكين المرأة على جميع المستويات، مما مهد الطريق لإطار عمل بكين الذي جاء لاحقًا.

تم الاعتراف باستراتيجيات نيروبي بتحديات جديدة مثل العنف ضد النساء، النزاعات المسلحة، والتمييز المتزايد في السياقات الاجتماعية والاقتصادية. كما تناول قضايا الفقر والتنمية بشكل أعمق مما سبقه من المؤتمرات، وقد شهد نيروبي زيادة في تمثيل النساء من مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الناشطات في حقوق الإنسان، مما أتاح تبادل تجارب مختلفة .

كما وضع نيروبي مجموعة من الآليات المحددة للتنفيذ والمراقبة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة في خطة العمل العالمية للمرأة. بعض هذه الآليات :

1. إقامة مؤسسات وطنية معنية بشؤون المرأة وتحديد آليات لمراقبة وتقييم تقدم الدول في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك إعداد تقارير دورية تقدمها الحكومات حول التقدم المحرز.
2. إشراك المنظمات غير الحكومية وتم تشجيع التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، مما يتيح للجهات الفاعلة المحلية المشاركة في عملية المراقبة والتنفيذ.
3. تحديد مؤشرات الأداء وتم تطوير مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم التقدم في مجالات مثل التعليم، الصحة، العمل، والمشاركة السياسية للنساء.
4. توفير الدعم الفني والمالي، تم التأكيد على أهمية الدعم الفني والمالي من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية لدعم جهود الدول النامية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

فيما يتعلق بالاستعمار وفلسطين:

استمرار الحوار حول الاستعمار: في مؤتمر نيروبي، حيث وُضعت القضايا المتعلقة بالاستعمار والفصل العنصري في قلب المناقشات. تم الاعتراف بأن النساء في المناطق المحتلة، مثل فلسطين، يعانين من أبعاد متعددة من القمع، بما في ذلك الاحتلال العسكر:. "يعبر المؤتمرعن قلقه الشديد إزاء الظروف المعيشية المروعة للنساء والأطفال في فلسطين المحتلة وغيرها من الأراضي العربية الذين يعانون من الاحتلال الأجنبي، ومن آثار النزوح القسري، وفقدان الأراضي والممتلكات، ومن الانتهاكات المستمرة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية".

كان هناك التزام واضح بالقضية الفلسطينية من خلال التعبير عن دعم صريح للقضية الفلسطينية، حيث تم اعتبار حقوق النساء الفلسطينيات جزءًا من حقوق الإنسان العالمية. كانت هناك دعوات للمجتمع الدولي لدعم نضال الفلسطينيين من أجل التحرر الوطني، وتضامن واضح مع النساء الفلسطينيات.

"كما تم الربط بين القضيتين الفلسطينية وقضية جنوب إفريقيا بشكل وطيد: "تندد بمعاناة النساء والأطفال اللا إنسانية تحت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والنظام الصهيوني المحتل في فلسطين. وتحث المؤتمر على إدانة هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، خاصة ضد النساء والأطفال ".(ص117)[6]

"مقتنعين بأن الاستعمار والاستعمار الجديد، والعنصرية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، والهيمنة الأجنبية، والاستيلاء على الأراضي بالقوة، والاحتلال الأجنبي، ومحاولات زعزعة استقرار الحكومات، وسباق التسلح، والتحيزات من جميع الأنواع تعيق المشاركة الفعالة للنساء في جميع مجالات النشاط البشري ."

ومن إنجازات مؤتمر نيروبي كان تحديد العوائق الهيكلية التي تواجه النساء، بما في ذلك آثار الاستعمار والنزاع. تم التأكيد على أن النضال من أجل حقوق النساء مرتبط بالنضالات من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية. ولكن من الملاحظ بأن إدراج الاستعمار بأشكاله المختلفة ومنها الحديثة تقلصت عنها في المؤتمرات السابقة حيث تم إدراج الاستعمار 22 مرة

[6] A_CONF.116_28-AR.pdf

خلافا للمكسيك وكوبنهاجن حيث كان محورا أساسيا لكل القضايا بحيث ذكر 99 مرة في المكسيك و 66 مرة في كوبنهاجن، حيث قد يشير هذا إلى زيادة عدد التمثيل للحركات النسوية من الغرب وعملية التفاوض لحكوماتهن خلال إقرار الإعلان، فعلى سبيل المثال شكلت ضغوطات الحركات النسوية الغربية لإزالة "الصهيونية" نقطة إنطلاقة للعديد من الحكومات الغربية والتي بعد عمليات تشاور نجحت بحذف الصهيونية كنوع من العنصرية من الإعلان واستبدالها "بجميع أشكال العنصرية". من هنا نرى بأن الأجندة النسوية في ذلك الوقت تأثرت بالضغوطات الغربية، وخاصة ضغط الولايات المتحدة، وأيضا ما حدث من تغييرات إقليمية على صعيد عمليات التطبيع والتي بدأت منذ اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل:

"بعد استراحة، اقترح ممثل كينيا، في ضوء المشاورات التي أجراها خلال الاستراحة مع الوفود المعنية، حذف كلمات "العنصرية، الصهيونية" من الجملة الثالثة من النص المقترح واستبدالها بعبارة "وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري الأخرى(135) ."

مؤتمرات موازية قبل بكين: مؤتمر السكان والتنمية / القاهرة – 1994:

جاء مؤتمر القاهرة للتركيز على الروابط بين قضايا السكان والتنمية، حيث أشار إلى أن تحسين حياة المرأة وزيادة الفرص المتاحة لها هو الأساس لتحقيق تنمية مستدامة. تم التركيز على حقوق الصحة الإنجابية والجنسية باعتبارها حقوقًا إنسانية أساسية، ما أحدث نقلة نوعية في التعاطي مع حقوق المرأة في هذا السياق. في نفس الوقت تم انتقاد المؤتمر بسبب عدم تمثيل الأصوات النسائية تحديدا تجاهل التحديات الفريدة التي تواجه النساء في سياقات ما بعد الاستعمار.، فالمؤتمر كان من أولى المؤتمرات التي فصلت مواضيع الحقوق الشخصية عن السياقات الاقتصادية والسياسية، وتحديدا تلك المرتبطة بالتبعية واستمرار أثار الاستعمار على حياة النساء خاصة تلك المرتبطة بالصحة الانجابية والجنسية، والتي شكلت محورا رئيسيا للمؤتمر. كما فصّل لمؤتمر القضايا السكانية عن حقوق الإنسان مما أدى إلى تقليل أهمية حقوق النساء في سياقات السكان والتنمية . وظهر تأثير الأجندات الغربية بشكل كبير من ناحية النقاشات والسياسات المطروحة، حيث قلل من أهمية خصوصيات التجارب المحلية. مقابل الانطلاق من عالمية التجارب وتجاهل العوامل الثقافية والاقتصادية التي تؤثر على قضايا السكان والتنمية، لذلك كانت الحلول المقترحة غير متوافقة مع السياقات المحلية، مما جعل ذلك فشل في الاعتراف بالتداخل بين الاستعمار والجندر، وكيف تؤثر الاستعمارية على النساء بشكل خاص.

بالرغم من أن المؤتمر نظّم من قبل مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) وتحددت أهدافه بما يرتبط بالقضايا السكانية إلا أن تأثيره من حيث النهج على مخرجات مؤتمر بكين كانت أكبر من مخرجات مؤتمرات المرأة السابقة من المكسيك وحتى نيروبي. ويعود ذلك الى ان المرحلة السياسية التي نظم فيها المؤتمر قبل سنة من مؤتمر بكين فرضت ذاتها على اجندة الامم المتحدة عموما، الأمر الذي سيتم تناوله في الاقسام اللاحقة.

مؤتمر بكين 1995

عُقِدَ المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة في بكين من 4 إلى 15 سبتمبر 1995، وجاء عقد المؤتمر في ظل زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين بعد مؤتمرات حول حقوق الإنسان (فيينا 1993)، والسكان (القاهرة 1994)، والتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن 1995). كان هدف مؤتمر بكين هو تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مخرجات عمل نيروبي وكوبنهاجن واعتماد تدابير لتسريع التقدم في حقوق المرأة.

أطلق المؤتمر إعلان ومنهاج عمل بكين واللذين يعززان حقوق النساء والمساواة الجندرية على المستوى العالمي. قام المؤتمر بتحديد 12 مجالًا حاسمًا تحتاج إلى التركيز، مثل التعليم، الصحة، العنف ضد النساء، والاقتصاد، وصنع القرار.أحد الجوانب الرئيسية التي تم التأكيد عليها هو ضرورة زيادة مشاركة النساء في جميع مجالات صنع القرار، سواء في السياسة أو الاقتصاد، حيث تُعتبر هذه المشاركة عنصرًا أساسيًا لتحقيق المساواة. كما تم تناول قضايا العنف ضد النساء بشكل جاد، مع وضع خطط عمل تهدف إلى مكافحة جميع أشكال هذا العنف وتعزيز الحماية القانونية للنساء (Maran 1996; Roberts 1996) .

علاوة على ذلك، دعا المؤتمر إلى تخصيص موارد مالية كافية لدعم البرامج والمبادرات التي تعزز حقوق النساء، مؤكدًا على أهمية التعاون الدولي بين الدول والأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف. كما تم إنشاء آليات لمتابعة ورصد تنفيذ منهاج العمل، لضمان التقدم وتحقيق النتائج الفعلية. كما لعب التعليم والوعي دورًا حيويًا في نشر قضايا حقوق النساء، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز التعليم حول هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على إدماج النساء في التنمية الاقتصادية كخطوة ضرورية لتحقيق الاستدامة والتنمية الشاملة. تم أيضًا إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات المهمشة من النساء، مثل اللاجئات وذوات الاحتياجات الخاصة، مما يعكس التزام المؤتمر بتحقيق العدالة والمساواة للجميع. في المجمل، تظل مخرجات بكين إطارًا دوليًا رئيسيًا لدعم حقوق النساء، ولها تأثير كبير على السياسات والمبادرات المتعلقة بحقوق النساء في جميع أنحاء العالم حتى اليوم. كان المؤتمر ملحوظًا للنقاش الصريح حول موضوعات كانت محظورة قبل عشرين عامًا، ولتقبل غالبية أعضاء الأمم المتحدة لأحكام المساواة،، رغم إعلان حوالي 40 دولة تحفظاتها على أجزاء من الإعلان.

وفي الوقت الذي شكل إعلان ومنهاج عمل بكين تقدما ملحوظا في العديد من القضايا المرتبطة بالمساواة، شكل أيضا تراجعا عن عدد من القضايا التي تم التوافق عليها في مؤتمرات المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا العالم الجنوبي المرتبطة بقضايا الاستعمار وربطها بما يتعلق في قضايا المرأة، في نفس الوقت،

تتمحور الانتقادات الرئيسية لـ منهاج عمل بكين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة عام 1995 حول عدة نقاط رئيسية:

1. ثغرات في التنفيذ والتطبيق: رغم أن منهاج العمل وضع أهدافًا طموحة لتحقيق المساواة وتمكين المرأة، إلا أن هناك نقصًا في التنفيذ الفعلي والتطبيق على المستوى الوطني، حيث تعهدت العديد من الحكومات بالتزامات دون متابعة فعلية، مما أدى إلى تقدم بطيء في بعض النواحي أو عدم وجود أي تقدم في قضايا أخرى.
2. المقاومة الثقافية والدينية: أعربت بعض الدول عن تحفظاتها على بعض البنود في منهاج بكين، خاصة تلك المتعلقة بـ الحقوق الإنجابية، والجندر، واستقلالية المرأة. وقد اعتُبرت هذه القضايا مثيرة للجدل، خاصة في المجتمعات الأكثر تحفظًا أو ذات الطابع الديني، مما أدى إلى تقليل الالتزامات أو تنفيذها بشكل انتقائي.
3. الغموض والالتباس: رغم شمولية منهاج العمل، إلا أنه تعرض للنقد بسبب الغموض في بعض جوانبه، مما أتاح تفسيرات واسعة وحدّ من المساءلة. استخدام لغة غير ملزمة (مثل "التشجيع" بدلًا من "الإلزام") جعل من الصعب قياس التقدم الفعلي ومساءلة الحكومات.
4. محدودية الموارد والتمويل مع غياب آليات للاحتساب والمتابعة وضمان التمويل الكافي لتحقيق أهداف منهاج العمل. وبدون دعم مالي مستدام، ظلت العديد من الإصلاحات المقترحة مجرد طموحات.
5. إطار غربي مركزي: أن منهاج بكين يعكس فهمًا متمركزًا حول الغرب للمساواة بين الجنسين. ولم يأخذ بالاعتبار بشكل كامل التحديات الثقافية والاقتصادية والسياسية المتنوعة التي تواجه النساء في الدول النامية، مما همّش وجهات النظر غير الغربية.
6. التركيز على برامج العولمة والاقتصاد الحر: يروج منهاج العمل لمشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي، لكنه بنفس الوقت لم يعالج بشكل كافٍ التأثيرات السلبية لـسياسات العولمة على النساء، خاصة في دول الجنوب العالمي والمجتمعات الأكثر فقرا، فلم تعالج على سبيل المثال قضايا مثل العمل غير المستقرأو الملائم، وتأنيث الفقر، والاستغلال في الاقتصاد غير الرسمي، بشكل كافٍ.
7. نقص في النهج التقاطعي: رغم أن منهاج العمل تناول عدة أبعاد من عدم المساواة (مثل الفقر والتعليم والعنف)، إلا أنه لم يعتمد بشكل كافٍ على النهج التقاطعي. أنه أغفل كيف تتداخل قضايا مثل العرق، والطبقة الاجتماعية، والإعاقة مع النوع الاجتماعي، مما جعل تجارب العديد من النساء خارج إطار النقاش العالمي.

تأثير مؤتمرات المرأة السابقة على تشكيل إطار بكين:

إطار عمل بكين (1995) هو نتيجة تطور طويل لجهود المجتمع الدولي في تعزيز حقوق المرأة. جاءت العديد من الأفكار والمبادئ التي نوقشت في المؤتمرات السابقة لتشكل الأساس لإطار بكين. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي ساهمت في تشكيل هذا الإطار:

المساواة والتنمية والسلام: من خلال المؤتمرات السابقة، تم التركيز بشكل متزايد على هذه المبادئ الثلاثة كأساس لأي تقدم في قضايا المرأة. مؤتمر نيروبي، على وجه الخصوص، ركز بشكل كبير على الربط بين التنمية المستدامة وتمكين المرأة.

تعزيز الحماية الدولية لحقوق المرأة: عبر اتفاقيات مثل CEDAW (1979)، وتم تعزيز هذا في مؤتمر نيروبي، تم تحقيق خطوات مهمة في تعزيز البنية القانونية لحماية حقوق المرأة على المستوى العالمي.

الصحة الإنجابية وحقوق المرأة: مؤتمر القاهرة ألقى الضوء على الحقوق الإنجابية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وكان لهذا تأثير كبير في توجيه إطار بكين نحو تضمين الصحة الجنسية والإنجابية ضمن أهدافه.

العمل على المستوى المحلي والعالمي: كانت المؤتمرات الدولية مثل المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي تهدف إلى تسليط الضوء على ضرورة معالجة التحديات العالمية والمحلية التي تواجه المرأة. أسهم ذلك في جعل بكين إطارًا شاملاً يركز على مختلف القضايا التي تؤثر على المرأة في جميع أنحاء العالم.

نقاط التراجع والتبريرات:

التباطؤ في تحقيق المساواة الفعلية : رغم أن المؤتمرات الدولية وضعت خططًا واستراتيجيات طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن التطبيق العملي واجه تحديات كبيرة، حيث تعثرت بعض الدول في تنفيذ الالتزامات الدولية لأسباب سياسية أو اجتماعية.

العوائق الهيكلية والتقليدية: العديد من المجتمعات، وخاصة في الجنوب العالمي، لا تزال تواجه عقبات ليس فقط ثقافية وإنما سياسية واقتصادية تمنع النساء من الوصول إلى الفرص، إلا أن الدول تبرر عدم الالتزام بأنها تحترم العادات والتقاليد المحلية، لذا فإن التركيز على القضايا الثقافية بدون ربطها بالابعاد السياسية والاقتصادية أدى إلى تراجع في تبني سياسات شاملة.

النيوليبرالية وتأثيرها على القضايا النسوية: هيمنة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في العقود الأخيرة جعلت من الصعب معالجة القضايا المتعلقة بالفقر والتمييز الهيكلي ضد النساء. كثير من الحكومات حول العالم تبنت سياسات تقشفية أثرت على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك تلك التي تدعم حقوق المرأة. لم يتم الإشارة الى هذه السياسات بشكل مباشر والربط بينها وبين النظام النيوليبرالي.

الصراعات والحروب: لعبت النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي دورًا كبيرًا في التراجع عن تحقيق الأهداف النسوية، حيث تعطلت العديد من البرامج التي كانت تهدف إلى تعزيز دور المرأة في التنمية والسلام. وبما أن إعلان ومنهاج عمل بكين لم يولي هذه القضايا أهمية خاصة، تحديدا فيما يتعلق بجذور الصراعات وربطها بالنظام العالمي الجديد، الامبريالية والاستعمار كما كان في المؤتمرات السابقة، حيث لم يذكر الاستعمار نهائيا في الاعلان النهائي، جاء الاعلان قاصرا عن تحديد العقبات الرئيسية أمام النساء من الجنوب العالمي

التنمية المستدامة في منهاج ولإطار عمل، كمفهوم وأيديولوجيا، لا يطرح تساؤلات تتعلق بقيمتها بالنسبة للنساء والمساواة الجندرية، ولا بالنسبة لاستمرار استغلال ثروات الشعوب ومواردها. فعلى غرار نهج "المرأة في التنمية(WID) "، الذي يتجاهل الحاجة الهيكلية والأيديولوجية لإعادة تصور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، فإن مفهوم التنمية المستدامة، في استخدامه المعاصر، يفتقر إلى النقد العميق(Lliane Loots and Harald Witt 2005).

إن التنمية المستدامة في إعلان ومنهاج عمل بكين تركز على النمو الاقتصادي دون النظر إلى تأثير ذلك على العدالة الاجتماعية أو المساواة بين الجنسين. فهي لا تتناول القضايا الأساسية المرتبطة بالجشع الرأسمالي ولا تتساءل عن نموذج التنمية الذي يفرض استغلال الموارد الطبيعية على حساب المجتمعات المحلية والبيئة. لذا، من الضروري إعادة التفكير في مفهوم التنمية المستدامة بحيث يتضمن جوانب تتعلق بالعدالة الاجتماعية، ويعطي الأولوية لتمكين النساء وضمان حقوقهن. ينبغي أن يُعاد تصور التنمية بطريقة تعكس التنوع والاختلاف في تجارب النساء، وتأخذ في الاعتبار التأثيرات المتعددة الأبعاد للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وضعهن(Lliane Loots and Harald Witt 2005).

إزالة التسييس عن النضالات النسوية

عكست مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة، مثل مؤتمر مكسيكو سيتي (1975)، روابط واضحة وصريحة بين الاستعمار والإمبريالية والنضالات التحررية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ففي مؤتمر مكسيكو سيتي 1975، تم إعلان الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379، مما يعكس موقفًا راديكاليًا تجاه النضالات المناهضة للاستعمار، وهو ما كان متماشياً مع الحركات المناهضة للإمبريالية والحركات التحررية في دول الجنوب العالمي. سعت هذه الحركات إلى تحدي ليس فقط قمع النوع الاجتماعي، بل أيضًا النظم العالمية للهيمنة، بما في ذلك الاستعمار والفصل العنصري.

الفرق في التركيز بين المؤتمرات السابقة ومؤتمر بكين (1995)

الاستعمار والصهيونية في مخرجات بكين: بين مؤتمري المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي كانت المناقشات تدور حول الاستعمار المباشر وغير المباشر، حيث ربطت الأمم المتحدة قضايا حقوق المرأة بالنضالات المناهضة للاستعمار والإمبريالية. على سبيل المثال وكما ذكر سابقا، حدد إعلان المكسيك بأن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية" وهو موقفٌ يعبر عن التضامن مع القضية الفلسطينية وارتباطها بالحركات العالمية ضد الاستعمار والتمييز العنصري، بما في ذلك الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

التراجع في مؤتمر بكين: على عكس المؤتمرات السابقة، لم يأتِ مؤتمر بكين على ذكر الاستعمار أو التبعية الاستعمارية أو أشكال الاستعمار الحديث، كما لو أن الاستعمار قد انتهى خلال السنوات العشر بين نيروبي وبكين. هذا التغيير عكس مصالح غربية سعت إلى إخفاء آثار الاستعمار الحديث والرأسمالية على دول الجنوب العالمي وما تخلّفه من عنف منهجي ضد النساء.

لذا، شهد مؤتمر بكين تراجعاً واضحاً تمثل في فصل القضية الفلسطينية عن القضايا العالمية الأخرى. على سبيل المثال، اعتبر مؤتمر المكسيك (1975) الاستعمار الاستيطاني في فلسطين تهديداً للسلم العالمي، بينما اقتصر موقف مؤتمر بكين على الإشارة إلى الاحتلال في فلسطين كتهديد لحياة النساء الفلسطينيات فقط، متجاهلًا الأبعاد الأوسع للنضال الفلسطيني ضد الاستعمار. وفي حين استمرت النقاشات حول تأثير الاستعمار على النساء في مؤتمر نيروبي (1985)، تركزت نقاشات مؤتمر بكين حول حقوق المرأة من منظور ليبرالي غربي، مما أدى إلى تغييب العلاقة بين الاستعمار الحديث والتأثيرات الاقتصادية والسياسية على النساء في الدول المستعمَرة سابقًا، وتجاهل الاستعمار الاستيطاني المستمر في فلسطين.

وكما نرى في الجزء المرتبط في المرأة الفلسطينية في إعلان بكين فقد انطلق الاعلان من اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، متناسيا بأن سياق الاتفاقية حدث بين شعب تحت الاحتلال ودولة الاحتلال، ضمن هذا السياق لا يكون هناك توازن للقوى وبالتالي لم يأخذ بعين الاعتبار أراء النساء الفلسطينيات المعارضات لإتفاق أوسلو، وهو الاتفاق الذي حددت محكمة العدل الدول عدم قانونيته كونه لم يحدث بعد إنهاء الاحتلال. أيضا لم يتم التعاطي مع حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة والتي تم التخلي عنها بالكامل في الاعلان. ويعتبر ما جاء في بكين نقطة تحول حيث أن حقوق المرأة الفلسطينية عوملت بشكل منفصل عن الاحتلال وعكس ما جاء في المؤتمرات السابقة.

بكين : مسودة قرارII

النساء الفلسطينيات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

بعد أن نظر بتقدير في تقرير الأمين العام حول وضع النساء الفلسطينيات والمساعدة المقدمة لهن،

مستعيدًا الاستراتيجيات التي تم تبنيها في نيروبي لتعزيز المرأة، وبالأخص الفقرة 260 المتعلقة بالنساء والأطفال الفلسطينيين،

مستعيدًا أيضًا قراره 4/38 بتاريخ 16 مارس 1994 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مستعيدًا إعلان القضاء على العنف ضد المرأة كما يتعلق بحماية السكان المدنيين،

مُرحبًا بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، في واشنطن، العاصمة، بتاريخ 13 سبتمبر 1993، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين.

مُعربًا عن قلقه العميق إزاء التدهور المستمر لجميع جوانب وضع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

مُعربًا عن قلقه الشديد بشأن العواقب الوخيمة لنشاطات الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، بالإضافة إلى الإجراءات التي تعزل القدس عن الضفة الغربية وقطاع غزة، على وضع النساء الفلسطينيات وعائلاتهن.

1. **يُعيد التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل عقبة رئيسية أمام تقدم النساء الفلسطينيات وذاتي الاعتماد والإدماج في خطة التنمية لمجتمعهن.**
2. **يُطالب إسرائيل، السلطة المحتلة، بالامتثال الكامل لأحكام ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واللائحة الهولندية، والاتفاقية الرابعة من جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.**
3. **يدعو إسرائيل لتسهيل عودة جميع النساء والأطفال الفلسطينيين اللاجئين والمشردين والذين تم ترحيلهم سياسيًا إلى منازلهم وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛**
4. **يُحث الدول الأعضاء، والمنظمات المالية الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على تكثيف جهودها لتقديم المساعدة المالية والفنية للنساء الفلسطينيات لإنشاء مشاريع تلبي احتياجاتهن، وخاصة خلال الفترة الانتقالية.**
5. **يطلب من لجنة وضع المرأة الاستمرار في مراقبة واتخاذ الإجراءات بشأن تنفيذ استراتيجيات نيروبي لتعزيز المرأة، وبشكل خاص الفقرة 260 المتعلقة بالنساء والأطفال الفلسطينيين.**
6. **يطلب من الأمين العام الاستمرار في مراجعة الوضع ومساعدة النساء الفلسطينيات بكافة الوسائل المتاحة، وتقديم تقرير إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الأربعين حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.**

علاقة تهميش القضية الفلسطينية والتحول في بكين نحو اهتمامات العولمة الأوسع والتراجع عموما في الأجندة النسوية:

بحلول مؤتمر بكين (1995)، حدث تحول واضح بعيدًا عن الخطاب المباشر المناهض للاستعمار الذي طبع المؤتمرات السابقة، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كان تركيز بكين أكثر على العولمة والتحرير الاقتصادي وعدم المساواة الهيكلية، ولكن هذه المناقشات غالبًا ما قللت من أهمية الانتقادات المباشرة لـ الاستعمار أو نضالات التحرير الوطني مثل فلسطين. ركز منهاج بكين على أهداف أوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين، خاصة في إطار التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم والمشاركة السياسية. وعلى الرغم من أنه تناول قضايا العنف والفقر وعدم المساواة، إلا أنه غالبًا ما كان يؤطر هذه القضايا بعبارات عالمية أكثر، بدلاً من النظر إليها من خلال عدسة المقاومة المناهضة للاستعمارأو النزاعات الجيوسياسية الخاصة مثل فلسطين.

على الرغم من أن النضال الفلسطيني كان معترفًا به من قبل العديد من الوفود في بكين، إلا أن المؤتمر لم يُركز على فلسطين بنفس القوة التي فعلتها المؤتمرات السابقة. كان التركيز في بكين على المساواة بين الجنسين أكثر توجهًا نحو العدالة الاقتصادية والرعاية الصحية وحقوق الإنسان، التي تم اعتبارها قضايا نسائية عالمية دون ربطها دائمًا بالاستعمار و الإمبريالية بشكل مباشر.

مثلت هذه الخطوة نوعًا من إزالة التسييس للنضالات النسوية، حيث تم التقليل من الروابط المباشرة بين النوع الاجتماعي والإمبريالية والاستعمار، التي كانت جزءًا قويًا من المؤتمرات السابقة، لصالح خطاب أكثر عمومية وأقل راديكالية حول حقوق المرأة. لذا فإن المؤتمرات السابقة كانت أكثر راديكالية سياسيًا، خاصة فيما يتعلق بـ الاستعماروالصهيونية، حيث دعمت بشكل صريح القضية الفلسطينية والحركات الأوسع لإزالة الاستعمار.في المقابل، بينما كان مؤتمر بكين رائدًا في نطاقه لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنه لم يعطي اهتماما للنضالات المناهضة للاستعمار، سواء بقايا الاستعمار او أشكال الاستعمار الحديث بنفس الطريقة المباشرة في المؤتمرات السابقة. تم تشكيل منهاج بكين في سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت التحرير الاقتصادي والعولمة من القضايا العالمية المهيمنة، وكان التركيز على عدم المساواة المتقاطعة في إطار تلك السياقات أحيانًا يُهمش التعامل المباشر مع **النزاعات السياسية مثل فلسطين.

و بذلك شهد مؤتمر بكين تحولًا في التركيز نحو قضايا أوسع تتعلق بـ العولمة والتنمية وعدم المساواة بين الجنسين، مع تقليل التفاعل المباشر مع الاستعمار أو حركات التحرير الوطني. يعكس هذا التحول السياق السياسي العالمي المتغير في تسعينيات القرن الماضي

التغييرات على صعيد تطور النظرية النسوية

قد يثير التحول الذي حدث في مخرجات مؤتمر بكين تساؤلات عميقة حول طبيعة هذه المخرجات وأثرها على قضايا المرأة، خصوصًا تلك التي تنتمي إلى الجنوب العالمي. على الرغم من أن بعض المخرجات كانت مهمة، إلا أن القصور الأساسي يكمن في تجاهل قضايا المرأة من الجنوب واستمرار هيمنة الأبعاد الغربية التي ترتبط بالمصالح السياسية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد. كما يثير تساؤلات حول انسجام هذه المخرجات مع التطور الذي حدث في النظريات والمقاربات النسوية في التعامل مع قضايا المرأة في الواقع، ويحدد فجوة بين ما يُنظر إليه وبين ما يتم تنفيذه على الأرض أو في سياقات البرامج الدولية والأممية في قضايا المرأة، سواء على صعيد التنمية أو على صعيد البعد الحقوقي.

فقد جاءت هذه التغييرات متناقضة مع التطور الذي حدث في النظرية، حيث إن النظرية النسوية منذ السبعينات أصبحت أكثر تعددية من ناحية النظرة لقضايا المرأة، والأولويات والأهمية التي أُعطيت لتحليل الأبعاد الهيكلية والمؤسسية الممنهجة التي تؤثر على حياة النساء. وبالتالي، فإن التعددية، التي لم تكن موجودة ضمن الأدب النسوي الموثق والمؤرخ من نهاية القرن التاسع عشر حتى مطلع السبعينات من القرن العشرين، لم تترك آثارًا على مستوى المخرجات في مؤتمر بكين. الأمر الذي يدعو ليس فقط إلى مراجعة المخرجات بحد ذاتها، بل أيضًا إلى الكيفية التي تم اتخاذ هذه المخرجات والعمليات التفاوضية التي أدت إلى إخراج إطار وبرنامج عمل من زاوية ورؤية أحادية، عبرت عن قوة الفكر الغربي النسوي وعلاقته بالقوى السياسية التي حكمت عملية التفاوض.

إن قضايا النساء من الجنوب العالمي يمكن تفسيرها من عدة زوايا، منها هيمنة الأفكار الغربية النسوية على الأجندة النسوية العالمية، حيث تجسد ذلك من خلال تهميش التحديات الفريدة التي تواجه النساء في هذه المناطق، مثل الاستعمار الجديد والفقر المدقع، والتي تُعتبر غير ذات أهمية مقارنة بالقضايا التي تعكس مصالح الدول الغربية. وإذا ربطنا هذا بالأفكار النسوية الليبرالية التي اعتمدت بدايةً على مبدأ الحقوق، سواء في العمل أو التعليم، وقامت بتعميم أهمية هذه الحقوق لجميع النساء في العالم، فإن المنطلق هو أن النساء في العالم يتشاركن في نفس المطالب، وإن ما ينسجم مع مطالب النساء الغربيات لا بد وأن ينسجم مع مطالب النساء عالميًا.

وقد تم تحدي البعد الحقوقي والنظرة التعميمية التي شكلت جوهر الفكر النسوي الليبرالي في بداية القرن العشرين من قبل النظرية النسوية الماركسية، التي ربطت بين الفكر الرأسمالي والنظام الأبوي. ومن هنا، تعاملت الماركسية مع التداخل بين النظام العالمي الرأسمالي والنظام الأبوي، وعلى الرغم من أهمية الطرح، إلا أنه ما زال عامًا من خلال نظرته إلى الفكر الأبوي كنظام واحد يتشارك ذات المصالح العالمية. ومن هنا، جاء نقد الأبوة من قبل النسويات في الجنوب العالمي، مثل الكاتبة دينيس كانديوتي، التي تحدت التعميم وأكدت على أهمية تحليل نظام الحكم، أو المشروع السياسي وعلاقته بالمشروع الاقتصادي في كل منطقة، لكي نحصل على فهم دقيق للنظام الأبوي المستحدث في تلك المنطقة.

وقد كان الخلاف بين المنظورين الليبرالي والماركسي انعكاسًا على أجندة المؤتمرات الثلاث الأولى، حيث يتضح من مخرجات هذه المؤتمرات كما ذكرنا سابقًا أن عملية التفاوض لم تكن أحادية ومرتبطة بمركز قوة واحد كما هي الحال في مخرجات بكين، بل إن هذه العملية خضعت للتوازنات القائمة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وتحالفاتهما في العالم. لذا كان لتحالف الماركسيات مع النسويات والنساء من الجنوب العالمي وتشكيل تحالفات قوية ربطت بين الاستعمار

والرأسمالية والنظام الأبوي، أثر كبير في أن تكون مخرجات المؤتمرات الأولى أكثر تعددية من خلال رؤيتها لقضايا المرأة وأيضًا لطبيعة التحليل القائم على الجندر.

على سبيل المثال، عكست مخرجات كوبنهاجن التحليل العميق للقوة والأبعاد الهيكلية والمؤسساتية في مخرجاتها، حيث بدأ النقاش يتجه نحو تحليل العلاقات المعقدة بين الجندر والطبقات الاجتماعية والعرق، مما أظهر كيف تتداخل هذه العوامل لتشكل تجارب النساء المختلفة. وقد عكس ذلك نفسه أيضًا على مخرجات نيروبي، التي كانت أكثر تحديدًا ودقة في مخرجاتها وتوصياتها حول عملية التداخل. ضمن هذا الصدد، نرى أن الفكر النسوي، الذي بدأ بالظهور من خلال النساء السود والنساء من الجنوب العالمي، وعلاقة الكثير من الحركات النسوية في ذلك الوقت بحركات التحرر، وأيضًا دعم الاتحاد السوفيتي، كل ذلك جعل الأجندة النسوية في مؤتمرات الأمم المتحدة أكثر قربًا من الواقع من خلال التعددية في الرؤى وإمكانية التفاوض ضمن مستوى نوعا ما متقارب من القوة عكس ذاته على مخرجات كانت أكثر تعبيرا عن السياقات المحلية والأقليمية والعالمية التي تؤثر في قضايا المرأة.

لقد كان للتنظير حول الجندر، الذي تطور مع تطور الفكر النسوي الاشتراكي، أهمية كبرى في التحولات على صعيد التنظير النسوي، حيث عكست نفسها على مخرجات المؤتمرات الثلاث الأولى. لكن، بالتحديد في نيروبي، اتضح العمق في استخدام الجندر كأداة تحليل تعمل على صياغة محددات ومخرجات مبنية على التمييز القائم، ليس بين المرأة والرجل فحسب، بل بين النساء أنفسهن، بناءً على اختلاف الهياكل التنظيمية وتوزيع القوة بين البنى السياسية والاقتصادية والثقافية .من هنا، لا يكون لواقع الثقافة ، خاصة ما هو متمثل في الدين والعادات والقاليد، أساس في التباين بين المجتمعات يُبنى عليه في الاختلاف، كما كان سابقًا بين ما هو "حضاري" ليعني غربيًا، و"غير حضاري" ليعني كل ما هو خارج إطار الغرب. بل تُحدد الأدوار المفاهيم والقيم ضمن أي ثقافة مجتمعية بناء على العلاقة بين موازين القوى والسيطرة عليها، وأثر البنى السياسية والاقتادية والثقافية على بعضها البعض .لذا، فإن الجندر هو بحد ذاته محدد، ولكنه يتأثر بالعلاقة المتداخلة بين البنى المختلفة. هذا الفهم كان مهمًا من ناحية كيفية إدراك الجندر كتركيب اجتماعي، ثقافي، سياسي، واقتصادي. والتداخل والعلاقة بين هذه الأبعاد هو ما يجعل الهوية الجندرية للمرأة والرجل، وأدوارهم، والقيم التي تُعطى لأي منهما دورًا مختلفًا.

وبينما أحدث هذا التحليل نوعا من التغيير الجذري في الفكر النسوي وأسهم في إمكانية البناء على تحليل يأخذ بعين الاعتبار الجندر كتركيب محدد يتفاعل ويتداخل مع البنى الأخرى، ويختلف تركيبه وتحديده في كل بنية، بما يعنيه على سبيل المثال أن الجندر يتداخل مع العرق، ولكن ضمن كل عرق هناك محددات مختلفة للجندر، لأن تداخل الجندر مع البنى الأخرى مختلف، وهنا على سبيل المثال تأتي الطبقة لتؤثر في الجندر ضمن عرق معين. وقد تنوعت المقاربات لنظرية التقاطع بين الجندر والبنى الأخرى إلا أنها في صميمها تحدد الجندر كأحد البنى أو العوامل المؤثرة في حياة النساء وليس المحدد الوحيد. ونجد بأن هذا نوعا ما كان موجودا في مؤتمرات كوبنهاجن ونيروبي إلا أنه تراجع بشكل ملحوظ في مخرجات وإطار عمل بكين، حيث أن استخدام الجندر كان في الكثير من الأحيان يعبر عن كمرادف "للمرأة" في أحسن الأحوال وفي أحوال أخرى نجد بأن هناك تعامل فضفاض مع المصطلح بحيث لا يعكس البعد النظري الذي طُوِّر لاستخدام الجندر كتركيب بنيوي قادر على انتاج أدوات للتحليل.

إن تفاعل هذه النوع من التنظير مع القضايا المختلفة للمرأة يُظهر كيف يمكن للفكر النسوي أن يتكيف ويُحدث تأثيرًا حقيقيًا، مستفيدًا من التجارب المتنوعة والتاريخية للنساء عبر العالم، وبالتالي يمكن أن يسهم في بناء مستقبل أكثر عدلاً وشمولية. في نفس الوقت لا نستطيع إلا أن نقر بأن تأثير الفكر النسوي أيضا محدد بالظروف السياسية والاقتصادية، لذا بالرغم من تقدم الأفكار النسوية وقدرتها على لمس الواقع والتباينات المختلفة بين النساء وأهمية قضايا مثل سياسات الافقار وبقايا أثار الاستعمار في الجنوب العالمي والاستعمار الجديد والاقتصاد الحر على حياة النساء إلا أن هذه القضايا تم تهميشها في ظل النظام العالمي الجديد. لذا، فإن مخرجات وإطار عمل بكين جاءت كما ذكرنا سابقا ضمن سيطرة هذا النظام، وضمن أيضا تعزيز الفكر النسوي الليبرالي الغربي على المؤتمر ومخرجاته.

من هنا، فإن النسوية الليبرالية قد وضعت بصماتها على مخرجات وإطار عمل بكين بطريقة همّشت الأفكار النسوية الأخرى، ليس فقط على صعيد إطار عمل بكين بل أيضًا على جميع المخرجات التي تلت ذلك، سواءً في مؤتمرات لجنة وضع المرأة السنوية أو في مؤتمرات المتابعة مثل بكين +5، +10، +15، وغيرها. وكإطار كان يُفترض أن يكون مرجعية للعمل ضمن نطاق الأمم المتحدة وآلياتها الأخرى، نرى أن منهاج عمل بكين أثّر على الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأدوات. فعلى سبيل المثال، الاستخدامات المتناقضة لمفهوم الجندر في مجال الجندر

والتنمية يمكن إرجاعها إلى ما جاء في بكين؛ حيث أن الطريقة التي تم بها استخدام "الجندر" في إطار منهاج عمل بكين أدت إلى نزع الطابع السياسي عن المصطلح، إذ تم التضحية بالطموحات النسوية في السياسات لصالح استخدام الجندر فقط فيما يرتبط بالبعد المؤسسي وإدخال النساء إلى مواقع صنع القرار. وبهذا، أصبح "الجندر" مرادفًا لـ "النساء"، بدلاً من كونه أحد التركيبات المجتمعية التي ترتبط بالابعاد السياسية والثقافية ، وأيضا يؤثر ويتأثر بها. ويمكن تفسير "الحساسية الجندرية" من قبل غير النسويات على أنها تشجيع على استخدام إحصائيات مفصّلة حسب الجنس في تخطيط التنمية، دون الأخذ بالاعتبار الجوانب العلائقية(Baden and Goetz 1997)..

من هنا تم تهميش أفكار النسوية التقاطعية، والتي لا ترى بأن التحليل ووضع الحلول يرتكز فقط على الجندر، وإنما تدعو إلى فهم كيفية تداخل الهويات المختلفة مثل العرق والطبقة والجندر وغيرها من علاقات وبنى، وكيف تؤثر هذه التداخلات على تجربة كل امرأة بشكل مختلف. فبدلاً من النظر إلى النساء ككتلة واحدة، تعترف النسوية المتقاطعة بتنوع التجارب وخصوصيتها، مما يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المختلفة. لذا، فإن تراجع الأجندة النسوية في سياق مخرجات بكين يرتبط بشكل وثيق بتجاهل الفكر النسوي خارج الأفكار النسوية الغربية، وبالتالي تجاهل قضايا المرأة من الجنوب العالمي والنساء من الإثنيات والأعراق المختلفة.

بالمختصر، إن هذا التراجع لا ينسجم مع تطور النظرية النسوية على الصعيد النظري. ففي الوقت الذي نشهد فيه تراجعًا في مخرجات بكين والمؤتمرات السنوية للجنة حالة المرأة، هناك تطور وتعدد واختلاف ملحوظ في المنظور النسوي الذي يستخدم لتحليل قضايا النساء. لقد برزت توجهات جديدة في النظرية النسوية، مع تطوير النظريات النسوية الكلاسيكية مثل النسوية الماركسية، مما أتاح مجالًا أوسع لفهم التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه النساء في سياقات مختلفة. من بين هذه التطورات، تبرز نظريات مثل نظرية ما بعد الكولونيالية والنسوية المتقاطعة، التي نشأت من نضال حركة النساء السود والنساء من الجنوب العالمي.

تسعى هذه النظريات إلى معالجة القضايا المعقدة التي تواجه النساء، حيث تتناول كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على وضعهن. على سبيل المثال، تسلط النسوية الماركسية الضوء على التداخل بين الرأسمالية والظلم الجندري، مشيرةً إلى كيف يمكن للنظام الاقتصادي أن يؤثر على حياة النساء بطرق غير مباشرة. في المقابل، تستند نظرية ما بعد الكولونيالية إلى فكرة أن الاستعمار لا يزال له تأثيرات عميقة على النساء من الدول المستعمَرة، مما يؤدي إلى استمرارية أشكال من التمييز والاستغلال. تسعى هذه النظرية إلى فحص كيفية إعادة إنتاج الاستعمار الجديد للمعرفة والسلطة، وكيف أن هذه الديناميات تؤثر على تجارب النساء في تلك السياقات.

مدى صلاحية إطار بكين في سياق التغييرات العالمية السياسية والاقتصادية

ما تم قراءته في التقرير لغاية الآن يؤسس لمسألتين أساسيتين، الأولى، التراجع في الاجندة النسوية ضمن سياق الأمم المتحدة منذ مؤتمر بكين ولغاية الآن، والثاني، أنَ ما تم إنجازه في بكين من حقوق ما زالت قاصرة عن مواجهة التحديات الجديدة وغير قادرة على ربط هذه التحديات بالواقع الاستعماري والسياسات الرأسمالية والنيوليبرالية الحديثة والتي أثرت بشكل كبير على النساء في الجنوب العالمي.

إن التركيز على الخطاب المرتبط بالمنهج الحقوقي مع عدم إيلاء اهتمام كافٍ للموارد الهيكلية والمادية والسلطة يُعدّ أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار عدم المساواة بين النساء حول العالم، على الرغم من مرور 30 عامًا على التزامات الأمم المتحدة بتحقيق المساواة للمرأة (Desai 2005).بعد مؤتمر بكين، بدأت معظم الحركات النسوية، بما في ذلك حركات النساء المتدينات والحركات والحكومات ذات التوجهات الأصولية، في استخدام إطار الحقوق للمطالبة بحقوقهن سواء على المستوى المحلي أو في الساحات العالمية. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا مثل العنف ضد النساء، والحقوق الإنجابية، وسبل العيش، والإسكان، والتعليم، والتنمية المستدامة تُطرح جميعها في إطار حقوق المرأة(Ibid.).

تزامن خطاب الحقوق مع هيمنة الخطاب النيوليبرالي وسياسات التكيّف الهيكلي، وكلاهما يمكن أن يتعايش، حيث يمكن صياغة الحقوق دون تحدي النيوليبرالية، كما يظهر في عمل معظم وكالات الأمم المتحدة. وبالتالي، كانت الدول مطالبة بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسات المالية الدولية من خلال الخصخصة وتقليص الإنفاق العام، وفي الوقت نفسه ضمان حق النساء والفتيات في التعليم والصحة وسبل العيش. وكما يجادل مولينو ورزافي (2002)، هناك إجماع على أن معظم

الحكومات منذ مؤتمر بكين قد أوفت بالتزاماتها التجارية أكثر من التزاماتها باتفاقيات حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، استخدمت الحركات والحكومات الأصولية نفس نهج الحقوق لإنكار حقوق النساء استنادًا إلى ادعاءات ثقافية.

وهكذا، ورغم خطاب حقوق الإنسان الذي يدّعي أن جميع الحقوق عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة، فإن الحقوق السياسية والثقافية تحظى بالأولوية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهر التصاعد في النزعة العسكرية بعد أحداث 11 سبتمبر أيضًا قصور إطار الحقوق في حماية حقوق المجتمعات التي يُشتبه بارتباطها بما يسمي بالإرهاب، والذي يعرف حسب مصالح وأولويات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. بالإضافة إلى هذه التناقضات السياقية، فإن تبنّي نهج "قائم على الحقوق" في التنمية من قِبل وكالات المساعدات الدولية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف أدى إلى استيعاب لغة ومبادئ حقوق الإنسان دون تحقيق الأهداف الفعلية لتلك الحقوق.

منهج الحقوق والتغييرات السياسية والاقتصادية العالمية

منذ عام 1990 وحتى الآن، شهد العالم تغييرات سياسية كبيرة مسّت العديد من المجالات، مخلفةً تأثيرات عميقة على الساحة الدولية. أولاً، كان لانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 أثرٌ بالغ؛ فلم يكن ذلك مجرد تحوّل في العلاقات بين القوى العظمى، بل شكّل بداية لعصر جديد من التحولات السياسية والاقتصادية. أدى هذا التحول إلى ظهور دول جديدة في أوروبا الشرقية وفي إفريقيا وغيرها من مناطق العالم، بعضها افتقر إلى الموارد والبنى التحتية، مما زاد من تبعيتها للدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة، وأدى إلى فقدانها القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة في الكثير من الأحيان.(Desai 2005; Obiora 1997)

رافق نهاية الحرب الباردة تغيرات في شكل النزاعات؛ حيث تحولت الحروب من صراعات بين دول إلى نزاعات داخلية مسلحة في العديد من الدول الجديدة، مما أدى إلى تصاعد النزعات القومية والعرقية. مثلاً، أدى تفكك يوغوسلافيا إلى حروب أهلية في منطقة البلقان وتأسيس دول جديدة على أساس قومي، مثل كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا. العديد من هذه الدول واجهت تحديات اقتصادية، ما زاد من اعتمادها على دعم الدول الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة، التي أصبحت تهيمن على قرارات هذه الدول في المحافل الدولية. يظهر هذا التأثير في تصويت هذه الدول في الأمم المتحدة، حيث غالبًا ما تتماشى قراراتها مع مواقف الولايات المتحدة. لذا، إن التحول من الصراعات بين الدول إلى النزاعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، كما حدث في رواندا (1994) حيث اندلعت حرب أهلية أودت بحياة مئات الآلاف نتيجة للصراعات العرقية بين الهوتو والتوتسي، وفي السودان حيث تصاعدت النزاعات الداخلية على أسس عرقية وسياسية. إن تبعية الدول الجديدة للولايات المتحدة، وكثير من الدول المستقلة حديثًا مثل دول البلطيق (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) ودول البلقان اعتمدت بشكل كبير على الدعم الأمريكي أو الأوروبي، مما أدى إلى تماثل مواقفها في الأمم المتحدة مع السياسات الغربية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان، والسياسة الاقتصادية.

كان لهذه التحولات تأثير ملحوظ على الأجندة النسوية، وخاصة منذ مؤتمر بكين العالمي الرابع للمرأة في عام 1995. عند التفاوض على مخرجات هذا المؤتمر، ظهر انقسام واضح بين القوى المحافظة العالمية، والتي اتخذت مواقف متشددة إزاء حقوق المرأة، والقوى الليبرالية الغربية التي أعطت للأبعاد الثقافية في نقاشاتها حول حقوق المرأة وزناً أكبر من الأبعاد السياسية والاقتصادية. نتيجة لذلك، على سبيل المثال، أصبح استخدام مصطلح "الجندر" في سياق التنمية يعني إلى حد كبير "النساء" أو "المساواة الرسمية"، مع التركيز على الجوانب الإحصائية المتعلقة بمشاركة المرأة بدلًا من الدفع باتجاه تغيير جذري في العلاقات الجندرية.على سبيل المثال، في العديد من وثائق الأمم المتحدة التي ظهرت بعد مؤتمر بكين، تم إضعاف مفهوم "الجندر" ليعبر بشكل أساسي عن تمثيل النساء في الهيئات الحكومية والمؤسسات، بينما غاب التركيز على معالجة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تُبقي على الفجوة بين الجنسين.

أسفرت هذه النزاعات وكان لها أثر على **الا**زمات اقتصادية **الم**تتالية منذ التسعينات، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي أثرت بشكل خاص على الدول الفقيرة والنامية، حيث أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة الفقر. تزامن هذا مع سياسات تقشفية فرضتها الحكومات، مما أثر سلبًا على الخدمات الاجتماعية والتنمية. وبالتوازي مع الأزمات الاقتصادية والنزاعات **تغير المناخ** أصبح من القضايا الملحة التي تستدعي اهتمامًا عالميًا، حيث أدت الكوارث الطبيعية المتزايدة، مثل الفيضانات وحرائق الغابات، إلى زيادة الوعي بأهمية الاستدامة. هذه الظواهر الطبيعية باتت جزءًا لا يتجزأ من التحديات العالمية، مما يتطلب استراتيجيات مشتركة، كما أن لها تأثيرات متباينة على النساء، اللواتي غالبًا ما يتحملن العبء الأكبر في مواجهة هذه الأزمات .ثلاثة أهداف استراتيجية في المجال الحرج للنساء والبيئة:

رابعاً، ظهور مصطلح ما يسمى **"**الإرهاب العالمي"، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أفضى إلى تغييرات جذرية في السياسات الأمنية والعسكرية في العديد من الدول. استخدمت الولايات المتحدة مفاهيم الإرهاب كمبرر لتدخلاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، حيث أعطت تلك الحروب شرعية تحت شعار محاربة الإرهاب. هذه الاستراتيجيات لم تؤثر فقط على العلاقات الدولية، بل انعكست أيضًا على سياسات الهجرة، حيث تم تشديد القيود على حركة اللاجئين والمهاجرين، مما أدى إلى تغييرات في قوانين الهجرة وحقوق الإنسان. وعلاقة الإرهاب بإنتاج مفاهيم قديمة عن العرب وأفريقيا وغيرها تتجلى في كيفية استخدام هذه المفاهيم كأدوات استعمارية وأفكار استشراقية لتعزيز السيطرة والتأثير على المجتمعات.

منذ زمن طويل، تم تصوير العرب والأفارقة في الأدبيات الاستشراقية كـ"آخر" همجي وغير متحضر، مما ساهم في تعزيز الصور النمطية السلبية(Said 1993; Said's 1978) . مع ظهور مفهوم الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، تم استخدام هذه التصويرات القديمة لتفسير وتصنيف الجماعات والأفراد، مما أسهم في وصمهم بالإرهاب لمجرد ارتباطهم بهوية ثقافية معينة .الحكومات الغربية، خاصة في سياق الحروب على الإرهاب، اعتمدت على سرديات قديمة تعكس تخوفات من "التهديد العربي". هذا أدى إلى تبرير التدخلات العسكرية والاستعمارية، حيث تم تصوير الدول العربية والإسلامية كمنطقة خطر تحتاج إلى السيطرة لحماية الأمن الغربي**.** ظهور الإرهاب كظاهرة عالمية تزامن مع تعزيز العنصرية الهيكلية، حيث تم استغلال المفاهيم القديمة لتبرير القوانين والسياسات التي تستهدف المهاجرين واللاجئين من المناطق المتضررة من النزاعات، وبالتالي خلق بيئة من الخوف والتمييز.

تصاعد مفهوم الإرهاب أدى إلى إضفاء الشرعية على العديد من السياسات الاستعمارية الجديدة، حيث تم استخدام هذا المفهوم كغطاء لتدخلات عسكرية في البلدان العربية والإفريقية، مع تقديمها كجزء من الحرب على الإرهاب-(Abu Lughod 1998) وبهذا، تم إعادة إنتاج الاستشراق في المؤسسات الإعلامية والسياسية والتي تستخدم السرديات الاستشراقية لتبرير الحروب، حيث تم تقديم القضايا المعقدة كصراعات بسيطة بين "الخير" و"الشر". هذا أعاد إنتاج الأفكار الاستشراقية القديمة، التي تهمش التعقيدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي وإفريقيا (Abu-Lughod 2013)

بالمجمل، تسهم هذه الديناميكيات في تعزيز السيطرة الاستعمارية الجديدة، حيث يتم توظيف مفاهيم الإرهاب كأداة لتبرير التدخلات العسكرية والسياسات القمعية، مما يعكس ضرورة إعادة تقييم هذه المفاهيم وفهم آثارها على المجتمعات المستهدفة. بالتالي، شكلت هذه الديناميكيات مجتمعة إطارًا جديدًا للتحديات العالمية، مما يتطلب تعاونًا دوليًا متزايدًا، وتحليلاً دقيقًا لمكانة النساء في سياق هذه التغيرات، وكيفية تأثرهن بها. هذه القضايا تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا يتجاوز الحدود التقليدية للتعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى إدماج منظور نسوي مناهض لهده السياسات في صنع القرار الدولي فيما يتعلق بحقوق النساء.

تأثير العولمة والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية على قضايا المرأة يمكن أن يُنظر إليه من زوايا سلبية عديدة، ومنها:

سياسات الإفقار وعدم المساواة :تُعتبر خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015 أحد الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، وقد شهدت الدول في الجنوب العالمي انتشارًا واسعًا لبرامج مكافحة الفقر، حيث تبنّى المانحون أشكالًا مختلفة من الشروط الاجتماعية لتعزيز الحد من الفقر. في الوقت نفسه، حظيت قضية فقر النساء باهتمام أكبر في السياسات، وكان فقر النساء أحد المجالات ذات الأولوية التي حُددت في مؤتمر بكين، ورُحّب بالتركيز الحالي على هذه القضية نظرًا لحجم الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي". (Molyneux and Razavi 2005) ومع ذلك، تثير هذه البرامج عدة قضايا. أولى هذه القضايا هي ما إذا كانت هذه الاستجابات مرغوبة من قبل النساء في الجنوب العالمي أو كافية لسد الاحتياجات. فقد يُفسَّر نطاق برامج تخفيف الفقر على أنه دليل على فشل سياسات التنمية، وتثار مخاوف جدية بشأن ما إذا كانت هناك مسارات مستدامة للخروج من الفقر تُقدَّم أو يمكن تقديمها في غياب تدابير مناسبة تتعامل مع القضايا الهيكلية المرتبطة بسياسات الليبرالية الحديثة، حيث أدت هذه السياسات إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة بناء على النوع الاجتماعي في مناطق الجنوب العالمي. وبما أن النساء غالبًا ما يتحملن عبء الفقر بشكل أكبر، مما يؤثر على وصولهن إلى التعليم والرعاية الصحية، أدت هذه السياسات كما تقول المفكرة النسوية شاندرا موهانتي الى أن يكون هناك نظام الفصل العنصري العالمي بين الجنوب والشمال.(Mohanty 2013)

استغلال العمل غير الرسمي: أدت العديد من سياسات العولمة الاقتصادية الى دفع النساء الى العمل في وظائف غير رسمية وغير محمية، مما يجعلهن عرضة للاستغلال، هذا بالإضافة الى ظروف العمل السيئة وغير اللائقة. لا توفر هذه الوظائف للنساء أية حقوق عمالية مما يحرمهن من الأمان الوظيفي والمزايا .لذا، هناك قلق متزايد بشأن اعتماد برامج مكافحة الفقر بشكل كبير على العمل غير المدفوع أو منخفض الأجر الذي تقوم به النساء لتحقيق أهدافها. ففي حين قد يُنظر إلى زيادة وجود النساء في الأعمال المختلفة صانعي على أنه خطوة إيجابية، إلا أن ذلك لا يمثل بالضرورة تقدمًا إذا تم اختزال أدوارهن في أدوار رعاية الأسرة والأمومة دون النظر إلى تمركز النساء في وظائف محددة ومحدودية تطورهن الوظيفي.

التركيز على إدماج النساء في العمل وزيادة أعدادهن: في ظل السياسات الاقتصادية المتبطة ببرامج التنمية تم التركيز على زيادة عدد النساء في الاعمال المختلفة دون النظر أو العمل على توفير بيئة مناسبة للمرأة وبدون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي او العمل على تغييره، من هنا فإن العمل كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل الحد من الفقر، يعكس تجاهلًا كبيرًا لحقوق الأساسية المرتبطة بشكل وثيق بقضايا العدالة الاجتماعية. هذا التوجه أدى في الكثير من الأحيان إلى تعزيز الأدوار التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي بدلاً من تحديها، مما رسخ عدم المساواة الهيكلية. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى نهج يضمن أن هذه البرامج لا تستغل النساء أو تزيد من أعبائهن، بل تعمل على تلبية احتياجاتهن وتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية والاجتماعية.

تقليص الدعم الاجتماعي: ضمن سياسات الخصخصة تم تقليص دور الدولة في الحماية والرعاية الاجتماعية، تصبح النساء المسؤولات عن الرعاية الأسرية دون دعم كافٍ، مما يزيد من أعبائهن ويؤثر سلبًا على صحتهن النفسية والجسدية. لذا، فإن وجود النساء في سوق العمل بدون سياسات حماية أو برامج رعاية أدت إلى زيادة العبء على النساء وبالتالي في الكثير من الأحيان انسحابهن من مجالات العمل لصالح وظائف الرعاية الأسرية.

العنف والتمييز المتزايد :إن الضغط الاقتصادي الناتج عن العولمة هو أحد العوامل المساهمة في زيادة العنف ضد النساء، سواء في المنازل أو في أماكن العمل، بالإضافة إلى تفشي التمييز في جميع جوانب الحياة. كما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التمييز والاستعباد كتلك التي تمارس على سبيل المثال ضد العمالة المهاجرة من النساء العاملات في المنازل. وبالتالي إن حل قضية العمل لفئة من النساء أنتجت اشكالا من العنف ضد فئة أخرى.

صعوبة الوصول إلى التعليم والتدريب: على الرغم من وجود فرص جديدة، إلا أن النساء في العديد من الدول في الجنوب العالمي يواجهن عقبات كبيرة في الحصول على التعليم والتدريب المهني، مما يحد من فرصهن في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك فإن الوصول للتعليم والعمل، ما زال أيضا مرتبطا بأبعاد عدم العدالة الاجتماعية الأخرى، والتي تكرست بشكل أكبر نتيجة للفجوة الطبقية في المجتمعات، والفجوات في الوصول المرتبطة بأماكن السكن بين الريف والحضر، وأيضا النساء اللواتي لا يكون لديهن حقوق مواطنة في الدول التي يقمن فيها، مما يجعل عمليات الوصول عمليات ما زالت تعكس التمييز الممنهج ضد فئات من النساء.

عدم التوازن في قوى العمل: عزّزت العولمة من قدرة الشركات الكبرى على استغلال النساء، حيث تفضل العديد من الشركات التوظيف بأسعار أقل، مما يؤدي إلى عدم التوازن في الأجور ووجود التمييز فيما يتعلق في الحقوق، والمزايا في ظروف العمل. على سبيل المثال تعاني النساء في مدن الصناعات الحرة المنتشرة في الجنوب العالمي من ظروف عمل صعبة للنساء، تتركز النساء في هذه المدن نتيجة لعزوف الرجال غالبا عنها لعدم توفيرها عوائد مادية مجزية، لذا فإن الغالبية العظمى عادة ما تكون من النساء أو من العمالة المهاجرة من الرجال، والتي تخضع للاستغلال والتمييز ضمن هذه المدن.

إضعاف النقابات والعمل المجتمعي والسياسي: في ظل العولمة والتي كما ذكرنا تحتاج إلى الأيدي العاملة الرخيصة وأيضا تحرم هذه الفئة من الحقوق العمالية مثل الضمان والصحة وغيره، فإن وجود النقابات العمالية قد يؤثر على مشاريع الشركات الكبرى، من هنا إن وجود السياسات الاقتصادية النيوليبرالية غالبًا ما تؤدي إلى ضعف النقابات العمالية، مما يجعل من الصعب على النساء تنظيم أنفسهن وتحقيق حقوقهن. ويظهر هذا الإضعاف للنقابات في جميع دول الجنوب العالمي حيث أن الدول قامت بسنّ قوانين تحد من دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني عموما بحيث يسمح غياب منظمات المجتمع

المدني القوي من تمرير السياسات الاقتصادية للشركات الكبرى، والتي عادة ما تكون ليس فقط على حساب الأفراد في الدول ولكن أيضا على حساب الدول أنفسها.

التوجه نحو الاستهلاكية : في ظل العولمة يكون لثقافة الاستهلاك دورا كبيرا في التحكم في الأفراد وخياراتهم، على سبيل المثال ترتبط سياسات الشركات الكبرى عموما بانتاج معايير جديدة مثل معايير الجمال لدى النساء ومعايير القوة لدى الرجال، وهي بالطبع معايير بالاساس مرتبطة بالنظرة الغربية، يتم إعادة إنتاجها لاستمرار عمليات الاستهلاك ، على سبيل المثال معايير الجمال تعمل على زيادة الضغط على النساء لتحقيق معايير معينة من الجمال أو النجاح. يؤثر هذا الوضع بأن المجتمعات تصبح رهينة معايير بالأساس مميزة ضدها. و قد التوجه نحو الاستهلاك الى إنتاج اشكال جديدة من التمييز والعنف الممنهج ضد المرأة، بحيث تصبح المرأة التي لا تستطيع اقتصاديا أن تمتثل لمعايير الجمال او النجاح عرضة لأنواع من التمييز ضدها.

التحديات المرتبطة بالتغير المناخي: التغير المناخي يعد نتيجة لتراكم الأنشطة الصناعية، و يتسبب في تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة خاصة في الدول الفقيرة التي تعاني من ضعف في البنية التحتية والموارد. هذه الدول غالباً ما تكون الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والحرائق، مما يؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية وزيادة الفقر.

العلاقة بين التغير المناخي والاستعمار الجديد تتمثل في الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تفرضها القوى الكبرى على الدول الفقيرة، حيث يتم استغلال موارد هذه الدول الطبيعية لتلبية احتياجات الاقتصاد العالمي. هذه السياسات تعزز من الفجوات الاقتصادية وتزيد من استنزاف البيئة. وإذا ربطنا هذه التغييرات بالسياسات النيوليبرالية، فهي تروج لسياسات تقشفية تركز على خصخصة الموارد والخدمات العامة، مما يزيد من هشاشة المجتمعات الفقيرة ويقلل من قدرة الحكومات على الاستجابة للتحديات المناخية. هذه السياسات تؤثر بشكل غير متناسب على النساء، خاصة في الجنوب العالمي، حيث يعانين من مضاعفات اجتماعية واقتصادية أكبر. إن هذه السياسات تشكل خطرا مزدوجًا على حقوق المرأة: من جهة، تفاقم التهميش الاجتماعي والاقتصادي، ومن جهة أخرى، تزيد من الأعباء البيئية التي يتحملنها النساء بشكل خاص، نظراً لدورهن التقليدي في رعاية الأسرة والزراعة. وبالتالي، فإن التغير المناخي والاستعمار الجديد والسياسات النيوليبرالية تتداخل بشكل معقد لتفاقم الاستغلال البيئي والاجتماعي للنساء في دول الجنوب العالمي.

التأثير على الأجندة النسوية :

كل ما قدم من قراءة في هذا التقرير هو بالأساس تحليل للأسباب التي أدت إلى تراجع الأجندة النسوية القائمة على التحليل الهيكلي البنيوي وغير الاستعماري لقضايا النساء في الجنوب العالمي. وقد يكون من أهم التأثيرات التي حدثت مرتبطة بالتأثير على التضامن النسوي للحركات النسوية في الجنوب العالمي. إن هذا نقص التنسيق بين الحركات النسوية المختلفة أدى الى غياب استراتيجيات واضحة للعمل المشترك تعمل على إظهار التباين والاختلافات في الأولويات وفي نفس الوقت القدرة على وضع أولويات تحاكي السياقات الاقتصادية والسياسية وأقرها على النساء بأشكال مختلفة ، وقد أضعف غياب التضامن والتنسيق من قدرة الحركة النسوية على مواجهة التحديات العالمية. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا في سياسات التمويل الغربي وهيمنة عدد من المنظمات على التمويل بحيث عملت على إعادة توجيه الأولويات من خلالها طرحها لقضايا معينة وفي نفس الوقت تكريس البعد المحلي وتغليبه على الأبعاد الاقليمية والعالمية، هذا بالإضافة إلى تعزيز التنافس بين المنظمات النسوية. فيما يلي قراءة لحالة التضامن النسوي في المنطقة العربية، تعطى هنا كمثال وأيضا كنوع من التقييم الذاتي:

التغييرات العالمية السياسية والتضامن النسوي في المنطقة العربية

يشكل التضامن النسوي بين نسويات الجنوب العالمي ومن يشاركهن الرؤية في الغرب ضرورة ملحة في هذه الأيام، لكنه يواجه العديد من الإشكاليات التي يجب الوقوف عندها. أولاً، يجب الاعتراف بأن الصمت النسوي حول ما يحدث في فلسطين ليس مجرد تجاهل، بل هو نتيجة لمرحلة انشغلت فيها النسويات بقضاياهن المحلية، أو بصراعات منظماتهن مع الدول من أجل البقاء، أو حتى بصراعاتهن الشخصية المتعلقة بالحرية في السفر والحركة. انقسمت

النسويات كذلك وفق مواقفهن السياسية من الأحداث، وهذا الاختلاف ليس بالخطأ، فالنسوية هي في الأساس مشروع سياسي، ولم تنفصل أبداً عن مشاريع الدول الاستعمارية، أو أجندات الأنظمة الديكتاتورية، أو الحركات التحررية.
مع ذلك، من غير المقبول أن تظل النسويات غارقات في قضاياهن المحلية فقط، معتبرات أن هذه الأولوية هي الحل في المرحلة الحالية، خاصة وأنه من المعروف أنه لا يمكن أن تحل مشاكل دولة واحدة في المنطقة دون أن تتأثر باقي الدول. فقد كانت خيارات الدول العربية السياسية مرتبطة تاريخياً ببعضها البعض، وضمن هذا الترابط، تحددت مسارات التعامل مع قضايا المرأة. لذلك، لا يمكن لأي إنجاز محلي للمرأة أن يتحقق دون وجود روابط قوية وتضامن مستمر بين الحركات النسوية في المنطقة، ودعم متواصل للقضايا التحررية للمرأة عالمياً.
علاوة على ذلك، لا يمكن مناقشة التضامن النسوي دون الإشارة إلى الشعارات التي ظهرت في نهاية الثمانينات مثل "الأردن أولاً" و"مصر أولاً" و"يا وحدنا"، والتي هدفت إلى محاربة شعارات القومية والوحدة العربية السابقة. هذه الشعارات عززت الإقليمية والدولة القطرية على حساب الحراك الإقليمي، حيث ظهرت مشاريع مثل "الأردنة" و"المصرنة"، وكذلك محاولات لتقسيم المنطقة إلى شرق وغرب، وتحييد دول المغرب العربي عما يحدث في الشرق.
في الوقت نفسه، استمرت بعض الدول في تهميش الإثنيات غير العربية وتسميتها بالأقليات، رغم كونها جزءًا أصيلًا من تاريخ وحضارة المنطقة. أدى هذا التهميش إلى عزل تلك الجماعات عن القضايا المحلية والقومية. وقد ساهم هذا الوضع في خلق العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة اليوم، مثل الإقليمية والطائفية والعشائرية، بالإضافة إلى محاولات انفصال تهدف إلى تشكيل دول قطرية صغيرة لا تستطيع البقاء إلا بالاعتماد على ولاءات خارجية، كما ظهر في علاقة جنوب السودان وبعض الحركات الكردية مع الولايات المتحدة، والنظام العنصري والاستيطاني في فلسطين.
ومع ذلك، لا يمكن توجيه اللوم لهذه التوجهات دون النظر بعمق في الأسباب التي دفعت تلك الحركات إلى الانفصال عن قضايا المنطقة العربية.
ضمن هذا السياق، لم تتمكن الثورات العربية من إحداث التغيير المطلوب لمواجهة الفروقات والانقسامات التي تم تأسيسها في حقبة الاستعمار، حيث أن هذه الانقسامات كانت ولا تزال جزءًا من استراتيجيات الاستعمار في المنطقة، كما حدث في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بشكل عام. كذلك، لم يتم تحدي تبعات مرحلة الحرب الباردة، حيث كانت الانقسامات في المنطقة قائمة على التبعية لأحد القطبين العالميين آنذاك، وكانت لهذه التبعية نتائج وخيمة على المنطقة، إذ انحازت لمشاريع خارجية بدلًا من التركيز على مصالحها الذاتية.
مع انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، امتدت هيمنتها على العالم من خلال مشاريع العولمة، ومن ثم النيوليبرالية الجديدة وبرامجها المختلفة التي دعمتها الشركات العابرة للحدود. أدى ذلك إلى تقلص دور الدولة القطرية لصالح هيمنة هذه الشركات، وتحوّلت التبعية من هيمنة مباشرة للدول الغربية إلى تبعية لتلك الشركات، بما في ذلك المؤسسات التمويلية التي باتت تؤثر بشكل كبير على اقتصادات وسياسات الدول في المنطقة.
شاركت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية الغربية في تكريس التبعية من خلال فرض شروطها على منظمات المجتمع المدني نتيجة الاعتمادية على التمويل الخارجي ، مما أدى إلى تحديد طبيعة البرامج والشراكات القائمة بين المنظمات في الدول المختلفة، وأحياناً داخل الدولة الواحدة. في المقابل، تراجع دور المنظمات النسوية العالمية والإقليمية المعارضة مثل الاتحاد النسائي العالمي والاتحاد النسائي العربي، بسبب ارتباط العديد من هذه الاتحادات بعلاقات مع الدول، مثل العراق، مصر، وسوريا. وفي الوقت ذاته، برزت بدائل محلية صغيرة الحجم والتأثير لكنها مدعومة مالياً وإعلامياً من الخارج. ورغم أن هذه المؤسسات قد ركزت على قضايا هامة ومحورية، إلا أنها لم تستطع حماية نفسها عبر تعزيز علاقاتها مع المجتمعات التي تخدمها، وبالتالي اقتصر تأثيرها على قضايا فردية ولم ترتبط بواقع الحال السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل شامل، مما حال دون قدرتها على إنتاج برامج شمولية وبديلة قادرة على مواجهة التحديات. هذا الأمر جعلها عرضة للهجوم دون أن تجد دعماً شعبياً للتضامن معها في مواجهة التهديدات.
ولا يمكن تحميل المنظمات النسوية وحدها المسؤولية عن هذا الوضع بدون النظر إلى الواقع الذي تعمل به هذه المنظمات، حيث ساهمت الدول في تحديد آليات عملها من خلال التضييق على عمل المنظمات عبر قوانين منظمات المجتمع المدني، التي فرضت قيوداً على نشاطاتها، كما حدث في دول مثل مصر، الأردن وفلسطين وغيرها. هذا الوضع المحلي انعكس بدوره على المستوى الإقليمي، حيث نرى اليوم تراجعاً في عمل المنظمات النسوية إقليمياً، خصوصاً فيما يتعلق بالمطالبات السياسية للحركات النسوية في العالم العربي.

إن هذا التحليل ليس جديداً، ولكن الهدف هو تسليط الضوء على الظروف التي تعمل بها المنظمات النسوية والتحديات التي تواجهها، والبحث في إمكانية مواجهة هذه التحديات بشكل جماعي. إن التضامن والعمل النسوي المشترك في هذه المرحلة أمر ضروري وليس رفاهية. وإن محاربة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ليست مجرد قضية وطنية، بل قضية قومية، حيث أن ما يحدث في دولة عربية ينعكس على البعد المحلي في دول أخرى، ويجب أن يؤسس ذلك لشكل قوي من التضامن والحراك الجماعي، خاصة في ظل الإحباط الناتج عن ما آلت إليه الثورات العربية وإعادة إحلال السلطة الشمولية في معظم دول الثورات.

في ظل الواقع الحالي وما نشهده من إبادة في غزة وتورط غالبية الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية والعالم، تقع مسؤوليات كبيرة على عاتق المنظمات النسوية التي حافظت على إرثها التاريخي في النضال من أجل العدالة والمساواة. هذا النضال يجب أن يقترن بمحاربة كافة أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والفساد الناتج عن هذه السلطة. ومن الضروري أن تجد هذه المنظمات الأدوات والآليات اللازمة لإعادة بناء التضامن النسوي على الصعيد العالمي. وتعزيز التضامن النسوي عالميا من شأنه أن يعيد الأجندة النسوية إلى حالة التضامن بين النسويات من الجنوب العالمي ومن يساندهن من الشمال. ويتطلب هذا أجندة نسوية تنطلق من المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة بالمنظمات، أو المصالح الوطنية أو الشخصية، وتضع الأولويات لمحاربة كافة أشكال الاضطهاد.

الخاتمة: نحو أجندة نسوية مناهضة للنيوليبرالية الحديثة وتجليات الاستعمار الماضي والحالي

جاء مؤتمر بكين كإحدى المحطات المهمة في الحراك النسوي العالمي، حيث شكلت بعض مخرجاته تحولا في توجهات الأجندة النسوية: وقد ركز المؤتمر على قضايا مثل تمكين المرأة، والمساواة في الفرص الاقتصادية، والحقوق الإنجابية، ولكن ضمن إطار السياسات النيوليبرالية التي جعلت من تمكين المرأة هدفًا لتحقيق نمو اقتصادي بدلًا من تحقيق عدالة اجتماعية شاملة. هذا التوجه جعل القضايا النسوية ترتبط بالسياسات النيوليبرالية العالمية، مسببًا تهميشًا للقضايا التي تهم النساء في الجنوب، مثل الفقر والاستعمار والعدالة الاقتصادية.

لا شك أن هناك تغييرات كبيرة، وكثير منها إيجابية، قد حدثت منذ أول مؤتمر عالمي للمرأة في عام 1975، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء. تشير جميع المؤشرات الرئيسية تقريبًا بأن العالم قد شهد تقدمًا نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، ارتفعت معدلات تسجيل الفتيات في التعليم الأساسي والثانوي بسرعة في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس أو إغلاقها بالكامل في بعض الدول، بل وعكسها في بعض الحالات (اليونسكو، 2015). كما انخفضت معدلات الأمية بين النساء، وحصل عدد أكبر من النساء على فرص الوصول إلى مستويات تعليمية أعلى. كما تحسنت مؤشرات طول العمر لدى النساء في معظم الدول، واستمرت المؤشرات الصحية في التحسن. أدى انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة استخدام وسائل منع الحمل في العديد من الدول النامية إلى تقليل مخاطر وفيات الأمهات وتخفيف عبء العمل غير مدفوع الأجر، الذي يقع في الغالب على عاتق النساء والفتيات. مع استثناءات قليلة، ازدادت مشاركة النساء في الحياة العامة في جميع البلدان، سواء في المجال السياسي، أو في سوق العمل، أو ضمن موجات الهجرة العابرة للحدود الدولية.(Molyneux and Razavi 2005)

في نفس الوقت، بقيت هناك اختلافات في تحسين أوضاع النساء سواء بين الدول المختلفة، أو حتى في الدولة الواحدة، فما زالت النساء في الدول الغربية تتمتع بامتيازات لم تحظى بها النساء في الجنوب العالمي ، وأيضا تحظى النساء من الطبقات الغنية بظروف صحية واقتصادية وتعليمية مختلفة ومتقدمة عما تستطيع الوصول اليه النساء من الطبقات الوسطى والفقيرة، كما لا زال هناك فوارق ملحوظة بين النساء في الريف والنساء في الحضر، كما وتنحصر على سبيل المثال حقوق النساء اللاجئات والمتواجدات في المخيمات وخلال فترات الحروب والطوارئ في حقوق منقوصة مرتبطة بالابعاد المعيشية من مأكل ومسكن على حساب حقوقهن السياسية والاقتصادية. لذا فإن المؤشرات للتقدم في حالة المرأة عادة لا تعكس حالة المساواة الموضوعية للنساء وبين النساء أنفسهن.

أحد أهم التحديات التي ركز عليها التقرير هي تحدي الرؤية الأحادية في تناول قضايا المرأة منذ مؤتمر بكين. في المؤتمر العالمي الأول للنساء الذي عُقد في مدينة مكسيكو عام 1975، كان هناك عملية تنافس على من يجب أن يحدد أولويات المؤتمر ومعاييره الأجندة النسوية، استمر هذا التنافس في المؤتمرات الثاني في كوبنهاجن عام 1980 وفي نيروبي عام 1985.هذا التنافس على تحديد الأجندة كان له تأثير كبير على مخرجات هذه المؤتمرات، حيث تباينت الآراء حول

الأولويات والقضايا التي يجب تناولها. الأمر الذي عكس التنوع في الأصوات والاهتمامات في قضايا مختلفة للنساء من مختلف أنحاء العالم،(Obiora 1997). بالرغم من أن هذا التباين ايضا وجد في مؤتمر بكين، إلا أن برنامج العمل المتفق عليه والمخرجات عموما جاءت أحادية ولم تأخذ بيعين الاعتبار قضايا النساء في الجنوب العالمي، وعملت على تغيير المنهج القائم على العدالة الاجتماعية والاقتصادية الى المنهج الحقوقي، كما تم تفصيله سابقا.

لقد شهدت العقود الذي تلت مؤتمر بكين تطورات تتطلب طرقًا جديدة في التفكير والعمل وصياغة الأولويات على صعيد الأجندة والحراك النسوي والتي يمكن تلخصيها من خلال ما طرحه التقرير من قراءه بالامور التالية:

في ظل هيمنة النيوليبرالية، شهد التضامن النسوي تغييرات كبيرة، حيث تراجعت بعض الحركات النسوية في الشمال عن تقديم الدعم لحركات التحرر والمقاومة في الجنوب العالمي. هذا التراجع كان نتيجة لضغوط سياسية واقتصادية فرضها النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، الذي أعاد صياغة الأولويات النسوية لتتوافق مع أهداف السوق الحرة والعولمة.

تأثير النسويات من الجنوب العالمي: بالرغم من هذه الضغوط، لعبت النسويات من الجنوب العالمي دورًا هامًا في إعادة تشكيل الأجندات النسوية الدولية، حيث استمرت في الضغط من أجل دمج قضايا التحرر من الاستعمار، والعدالة الاجتماعية، ومقاومة النيوليبرالية في المحافل الدولية. إلا أن تأثيرهنّ كان مقيداً إلى حد كبير نتيجة سيطرة القوى النيوليبرالية على عملية صياغة السياسات والقرارات الدولية، و كانت أجندة التمويل من أهم الوسائل التي تم تقييد عمل المنظمات النسوية من الجنوب العالمي للعمل على تضامن نسوي حقيقي.

عكست التحولات السياسية والاقتصادية التي تم ذكرها آثارا عميقة على القضايا التي تتبناها الحركات النسوية، حيث أصبحت النيوليبرالية عاملاً رئيسياً في صياغة السياسات الدولية، مما أدى إلى تحوير أولويات نسوية عديدة لتتناسب مع السياقات الاقتصادية والسياسية الجديدة. تأثرت بذلك أساليب النضال والتضامن النسوي بشكل واضح، إذ يظهر من متابعة الأحداث في فلسطين ولبنان والتدمير الذي تشهده السودان واليمن وليبيا وسوريا، بالإضافة إلى التضييق على النسويات والمنظمات النسوية في مصر والأردن وغيرها، غياب صوت نسويات الجنوب العالمي، لا سيما العربيات، في دعم بعضهن البعض. كما يفتقر المشهد إلى التنديد الجماعي والممنهج بما يحدث في الدول الأخرى، مما يشير إلى تراجع التضامن النسوي الدولي الذي كان له سابقا تأثيرا كبيرا.

تميزت مرحلة التسعينات بسيطرة الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والتي تفرض أجندتها، بينما تبقى قضايا النساء في الجنوب تحت الرادار .لذا، نرى على سبيل المثال أن أجندة التنمية العالمية المتمثلة سواء سابقا بالأهداف الألفية للتنمية أو حاليا أهداف التنمية المستدامة غالبًا ما تُعالج قضايا التنمية من منظور اقتصادي ضيق، يركز على الأرقام والنمو الاقتصادي دون مراعاة الأبعاد الاجتماعية والنسوية، مما يحرم النساء من الوصول إلى حقوقهن الأساسية والمشاركة الفعالة في التنمية.

خضعت الحقوق الإنسانية ضمن هذا الواقع إلى نوع من الخصخصة لينسجم مع السياسات النيوليبرالية وتطرف الدول التي تتبنى سياسات يمنية ومحافظة فيما يتعلق بالحقوق، حيث عادة ما تلجأ الدول لوضع الافراد في مقابل بعضهم البعض بحيث تصبح بعض الفئات في المجتمع هم المسؤوليين عن ما يواجهه الفرد من مشاكل وبهذا تجنب الدولة نفسها الانتقاد، فقضية البطالة تبرر على أنها إما نتيجة لعمل المرأةأو المهاجرين أو اللاجئيين، وهذه تقريبا سياسة عالمية، وعلى سبيل المثال تعتمد بريطانيا والدول الغربية من خلال إعلامها ومجموعاتها اليمنية على اقناع الشعوب الأوروبية بأن الأزمة الاقتصادية مرتبطة بالمهاجرين، في وقت أن هذه الازمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياساتها الاقتصادية وسياسات التسلح والحروب التي تخوضها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولتكريس الفوارق تعتمد الدول الغربية على انتاج افكار معادية سواء للاسلام أو لكلّ ما من شأنه أن يشكل اختلافا، مثل الأثنية أو اللون وغيره. وضمن سياقنا العربي يعد انتاج الفكر الذكوري أهم أدوات التفرقة بحيث يتم وضع حقوق المرأة في مقابل حقوق الرجل وكأنها منفصلة ومتناقضة عن بعضها البعض. سياسة التفرقة تقوم بالأساس على أن قمع المرأة من مصلحة الرجل، وإذا كان هناك مصلحة فهذه مصلحة محصورة بسلطة التحكم بالمرأة كنوع من التعويض عن الحقوق

المنقوصة للرجل والتي لا يستطيع التحكم بها كقدرته على النقد والتعبير بحرية عن أرائه أو قدرته على أن يكون قادرا على التطور في العمل أو المشاركة السياسية أو أن يكون له القدرة على العيش حياة كريمة. لذا، لا ينفصل ما يحدث للمرأة من انتقاص للحقوق لما يحدث للرجل من انتقاص للحقوق، هي عملية متكاملة ولكن لضمان بقائها لا بد من الابقاء على سياسة التفريق بين الاثنين من خلال تراتبية السلطة في المجتمع، التراتبية وعدم التوازن في القوة.

ويظهر عجز المواثيق الدولية عموما وأطرها ومخرجاتها فيما أعطي للدول من حق منصوص عليه في اتفاقية فينا حيث تستطيع الدول إضافة إلى ما تم أخذه بالحسبان من مصالحها في النسخة النهائية لأي اتفاقية او إطار بوضع تحفظاتها على المواد التي تراها الدول تتعارض مع مصالحها. لذا، إن حق التحفظ على المواد وحماية مصالح الدول (وليس الأفراد) هو جوهر النظام العاملي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لضمان ما يسمى "سيادة الدولة" من أجل الحفاظ على السلم الدولي. وبالطبع هذا الحق يحافظ عليه فقط فيما يتعلق بالحقوق بحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن تحديد الحقوق التي تضمنها لشعبها، ولكن لا يتم الالتفات له في حال تناقضت مصلحة الدولة السياسية مع مصالح الدول الكبرى ويصبح بدون جدوى، والأمثلة على ذلك كثيرة من الانتهاكات الغربية لسيادة الدول في المنطقة العربية وغيرها.

وقد وفر محدودية مشاركة النساء من الجنوب في المؤتمرات العالمية خاصة فيما بعد بكين، غالبًا بسبب عقد المؤتمر في نيويورك وأيضا اعتماد الحركات النسوية من الجنوب العالمي على التمويل من المنظمات الغربية والذي عادة ما يكون مرتبطا بالدول الغربية المانحة، مما يؤدي إلى نقص في تمثيل أصواتهنّ وتجاربهنّ. لذا، إن مرحلة بكين وما بعده أدت إلى إنتاج سياسات تتجاهل السياقات المحلية واحتياجات النساء. خاصة في الجنوب العالمي، وقد خلق العالم الجديد وسياساته عدم توازن في القوة والتوزيع غير العادل للسلطة في الساحة الدولية مما ساهم في إقصاء القضايا النسوية من الجنوب. من هنا تأتي أهمية المطالبة بإجندة نسوية جديدة غير مرتبطة بالمصالح الغربية الاستعمارية وتشكل نقطة محورية في وضع قضايا النساء في الجنوب العالمي كأولويات وكقضايا مرتبطة وليست منفصله عن السياقات السياسية والاقتصادية.

مقترحات لكيفية الوصول لأجندة نسوية متحررة من العنصرية والاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة.

-توصيات التقرير:

أحد أهم الأسباب التي تُطرح عادة لعدم تنظيم مؤتمر خامس للمرأة هو التخوف من التراجع في الأجندة النسوية نتيجة التحالف بين ما يُسمى القوى الرجعية، والتي تتمثل في الحكومات اليمينية التي تحكم غالبية العالم، وبين الحكومات التي تمثل الأصولية الدينية. تتبع سياسات هذه التحالفات بشكل مباشر النظام السياسي والاقتصادي القائم وما يمثله من مصالح اقتصادية للدول الغربية.

هذا التخوف قائم على وقائع وحقائق، ولكنه لا يأخذ في الاعتبار أن الأجندة الحالية، المبنية على إطار منهج وبرنامج عمل بكين، هي أيضًا متأثرة بالنظام العالمي الجديد وسياسات العولمة والليبرالية الحديثة. وبالتالي، فإن جميع المؤتمرات السنوية أو اللاحقة لبكين التي عُقدت لمتابعة مخرجات عمل بكين جاءت لدعم هذه المخرجات دون تجاوزها للتعامل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية أو لمعالجة الفجوة بين مخرجات بكين وتطور الفكر النسوي. كما سبق ذكره، لذا، أبقت هذه المؤتمرات الوضع على حاله من حيث المؤشرات والالتزامات وأيضًا أدوات التنفيذ، التي ثبت عدم فعاليتها في تحقيق تقدم حقيقي في أوضاع النساء. فقد كان التقدم أغلبه رقميًا، مثل زيادة نسبة تمثيل النساء أو وصولهن إلى الخدمات، دون تأثير حقيقي على حياة النساء بشكل عام.

من هنا، فإن عقد مؤتمر خامس للمرأة يُعد ضرورة ملحة لوضع أجندة نسوية تتعامل مع التنوعات والاختلافات بين النساء من منظور هيكلي وبنيوي مناهض للرؤية استعمارية، ويربط هذه الاختلافات بالتحديات المرتبطة بالنظام العالمي الجديد. هذا يعني أن الاختلاف بين النساء مهم لتوضيح التأثيرات المختلفة بناءً على وضعهن الجغرافي، سواء كنّ في العالم الشمالي أو الجنوبي، وأيضًا بناءً على أبعاد العرق، الإثنية، الإعاقة، وغيرها من التقاطعات التي تزيد من حدوث العنف والتمييز وتعمق تأثيره على حياة النساء كلما زادت هذه التقاطعات.

لإنجاح هذا المؤتمر، يجب أن يسبقه بناءً تحالفات نسوية قوية في الجنوب العالمي بالتعاون مع الهيئات النسوية في الشمال العالمي التي تهتم بقضايا النساء السود، واللاجئات، وغيرهن من النساء المهمشات في الغرب بسبب أجندات تمييزية وعنصرية. من شأن هذه التحالفات أن تعزز الحركات النسوية وتخلق ترابطًا أقوى بينها، مما يمكنها من صياغة أجندة نسوية محددة للعمل داخل إطار الأمم المتحدة وفي المساحات العالمية الأخرى، لخلق فضاءات جديدة للتنسيق والعمل.

ورغم أهمية عقد المؤتمر، فإن مكان انعقاده يُعد أمرًا بالغ الأهمية. إذ إن عقد المؤتمر في نيويورك أو جنيف، قد يُبقي الوضع كما هو، حيث أن سهولة الوصول إلى هذه المدن تتوفر للنساء في الغرب أكثر من نظيراتهن في الجنوب العالمي، مما سيجعل أصوات النساء في الغرب لها الغلبة في النقاشات والمفاوضات وبالتالي يبقي على هيمنتهن على الأجندة النسوية.

القضية المهمة الأخرى هي أهمية نقد الحركات النسوية الغربية وهيمنتها على برامج عمل ومخرجات المؤتمرات الدولية المختلفة. عادة ما يكون لدى هذه الحركات اهتمام بقضايا النساء في الجنوب العالمي متغاضية عن الإشكاليات الموجودة في مجتمعاتها. تتبنى هذه الحركات نظرة محدودة للتقدم الذي حققته قضايا النساء في الغرب، وتعتبر أن حقوق المرأة في الغرب أكثر تطورًا، مما يدفعها لاستخدام النماذج الغربية للمطالبة بحقوق النساء في الجنوب العالمي. ومعظم هذه النماذج ترتبط بالمساواة الرسمية وقضايا التمثيل في مواقع اتخاذ القرار، لكنها تتجاهل الأبعاد المادية والاقتصادية وتأثيراتها على قضايا الحقوق والعدالة بشكل عام.

كما تتغاضى معظم الهيئات النسوية الغربية عن مسألتين رئيسيتين:

1. مسؤولية دولها عن وضع حقوق الشعوب في الجنوب العالمي، حيث إن سياساتها الاقتصادية وسيطرتها على الموارد والقرار السياسي في هذه الدول لها الأثر الأكبر على حياة النساء في الجنوب. وبالتالي، فإن أي منظمة غربية لا تأخذ هذه المسؤولية بجدية لا يجب أن تُمنح الحق في التأثير على الأجندة النسوية، بل يجب مواجهتها وتحييدها.

2. إن غالبية الهيئات النسوية والحقوقية في الغرب تتغاضى عن أن رؤيتها للحقوق والتطور في وضع المرأة تقوم على عدم تمثيل للنساء بمختلف اختلافاتهن داخل المجتمعات الغربية، وبالتالي تتجاهل عوامل التمييز والعنصرية التي تعاني منها النساء في هذه الدول، سواءً كنّ من الطبقات الفقيرة أو بناءً على العرق والأثنية والدين.

من هنا، فإن الأجندة النسوية التي يجب العمل عليها من المفترض أن تتعامل مع الأجندات النسوية الغربية برؤية نقدية وتضع محددات لمشاركتها في عمليات التفاوض والنقاش منها، إدراك بأن النماذج الجاهزة والمبنية على السياق الغربي هي برامج لها تأثير سلبي، وثانيا أن على الحركات النسوية الغربية ان تقوم بتقييم علاقاتها مع دولها ودورها في انتاج سياسات من شأنها تعريض النساء في الجنوب العالمي إلى أشكال مختلفة من العنف والتمييز الهيكلي.

إن الأجندة النسوية التي يجب العمل عليها هي تلك التي تدرك العلاقة التراتبية التي انتجت بين الحركات النسوية ذاتها سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، من هنا فإن إدراك الحركات النسوية لمساهمتهن في عمليات التمييز والتهميش لقضايا النساء المختلفة في مجتمعاتهن مهم، من هنا فإن التحالفات المحلية والإقليمية لديها أهمية لإنتاج علاقات متوازنة وبرامج عمل بين النساء في مختلف وضعياتهن واهتمامتهن مثل التحالفات مع حركات النساء المهاجرات، النساء في النقابات العمالية المختلفة، العاملات في الزراعة، اللاجئات، الخ.

لإيجاد أجندة نسوية تعمل على التغيير الجذري لا بد من قراءة نقدية لحالة النساء في الدول المختلفة بناء على أطر عمل حديثة تواجه الأطر الموضوعة حاليا ضمن سياق الأمم المتحدة، وتهتم بالتجارب الفعلية للنساء وليس البعد الاحصائي الرقمي، بناء نموذج يأخذ بعين الاعتبار السياقات الاقتصادية والسياسية.

المراجع

Abu-Lughod, Lila. 1998. *Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East*. Princeton University Press.

———. 2013. *Do Muslim Women Need Saving?* Harvard University Press. http://www.jstor.org/stable/j.ctt6wpmnc.

Baden, Sally, and Anne Marie Goetz. 1997. 'Who Needs [Sex] When You Can Have [Gender]? Conflicting Discourses on Gender at Beijing'. *Feminist Review*, no. 56, 3–25.

Desai, Manisha. 2005. 'Transnationalism: The Face of Feminist Politics post-Beijing'. *International Social Science Journal* 57 (184): 319–30.

Galey, Margaret E. 1979. 'Promoting Nondiscrimination against Women: The UN Commission on the Status of Women'. *International Studies Quarterly* 23 (2): 273–302. https://doi.org/10.2307/2600245.

Lliane Loots and Harald Witt. 2005. 'Beijing +10: Women and the Environment: How Close Are We to Earth Democracy?' *Agenda: Empowering Women for Gender Equity*, no. 64, 52–62.

Maran, Rita. 1996. 'After the Beijing Women's Conference: What Will Be Done?' *Social Justice* 23 (1/2 (63-64)): 352–67.

Mohanty, C.T. 2013. 'Transnational Feminist Crossings: On Neoliberalism and Radical Critique'. *Signs*, Intersectionality: Theorizing Power, Empowering Theor, 38 (4): 967–91.

Molyneux, Maxine, and Shahra Razavi. 2005. 'Beijing plus Ten: An Ambivalent Record on Gender Justice'. *Development and Change* 36 (6): 983–1010.

Obiora, L. Amede. 1997. 'Feminism, Globalization, and Culture: After Beijing'. *Indiana Journal of Global Legal Studies* 4 (2): 355–406.

Roberts, Barbara. 1996. 'The Beijing Fourth World Conference on Women'. *The Canadian Journal of Sociology / Cahiers Canadiens de Sociologie* 21 (2): 237–44. https://doi.org/10.2307/3341979.

Said, Edward. 1993. *Culture and Imperialism*. New York: Knopf : Distributed by Random House.

Said's, Edward. 1978. 'Orientalism'.